الفصل الرابع

الشواهد النحوية عند ركن الدين

تتعدد مصادر الاستشهاد النحوي عند عالمنا الكبير؛ فنراه يستشهد بالقرآن الكريم بقراءاته المتعددة، وبالحديث النبوي الشريف، وبكلام العرب الفصحاء؛ الشعريّ والنثريّ.

وإذا نظرنا إلى الشاهد القرآني عند ركن الدين وجدنا الركن يُوليه الكثيرَ من عنايته واهتمامه، ثم يأتي بعده المصدر الثاني وهو كلام العرب الشعريّ والنثريّ، أما الحديث النبويّ الشريف فنجد ركن الدين يحتج به ويعتمده، وإن كان اعتماد هذا المصدر عنده أقل من المصدرين السابقين.

لكنه - على أية حال - قد احتجَّ به وعده مصدرًا مهمًّا، وكتابه (البسيط) يشهد بذلك؛ ففيه ذكر عدة أحاديث صرَّح الركن بها ونسبها إلى الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - وهو بهذا التصريح يخالف جمهور النحاة المتقدمين الذين لم يصرحوا بكونها أحاديث، ويأتون بعبارات توحي بأنها من كلام العرب، وخيرُ دليل على ذلك كتابُ إمام النحاة سيبويه، ومقتضب أبي العباس المبرِّد، وغير ذلك.

وسوف نتناول بالحديث - إن شاء الله تعالى - هذه المصادر. لنقف على طبيعة شواهده، ومنهجه فيها، ومدى اعتماده كلَّ مصدر من هذه المصادر في إثبات قواعده النحوية. ثم نعقِّب ذلك بما نستخلصه من نتائج.

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته: [1]

احتلَّ الشاهدُ القرآنيُّ عند عالمنا الكبير مكانةً بارزةً؛ حيث تراه يوجه إليه الكثير من عنايته واهتمامه، ويعتمده اعتمادًا عظيمًا في إثبات قواعد النحو، وكان في كثير من الأحيان يقعِّد القاعدة بناء على ما ورد في القرآن الكريم، ومما يؤيد ذلك ما يلي:

1- بين لنا الإمام الزركشيّ معنى القرآن ومعنى القراءات، بقوله: (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزَّل على محمد -صلى الله عليه وسلم- للبيان والإعجاز. والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما)). (البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ١/ ٣١٨ (دار إحياء الكتب العربية -الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ وقد نقل السيوطي هذا النص في كتابه: ((الإتقان في علوم القرآن ١/ ٨٠/ دار الندوة الجديدة- بيروت سنة ١٣٧٠ هـ. وعن معنى القراءات، وسبب تعددها، واللغة التي نزل بها القرآن الكريم، ينظر:

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين: د. عبد العال سالم مكرم ص ٢٦ (دار الشرق بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- القراءات واللهجات: د. عبد الوهاب حمودة، ص ٥٥ (مطبعة السعادة بمصر- طبعة أولى- د. ت).
- اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء: د. صبحي عبد الكريم، ص ٤٢، (دار الطباعة المحمدية بالأزهر الشرف الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
- اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس (لجنة البيان العربي بالقاهرة- الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ م.
- الصاحبي: ابن فارس، ص ٣٣- ٣٤ (طبعة القاهرة سنة ١٩١٠ م).
- فقه اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، ص ٨٦ (مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الثانية سنة ١٣٦٣ هـ/ ١٩٤٤ م.

أ) أنه كثيرًا ما كان يكتفي بالآية القرآنية دون أن يذكر معها شاهدًا آخر من الشعر أو من النثر – واكتفاؤه بالشاهد القرآني يدلّ دلالة قاطعة على المكانة المرموقة التي يحتلّها هذا المصدر المهمّ عنده – ومن ذلك أنه اكتفى بقوله تعالى : ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)) [1] شاهدًا على عمل لام الجحود في الفعل المضارع الداخلة هي عليه [2] .

ونراه يكتفي بشاهد من قرآنيّ ، على حذف الفعل الواقع للفاعل وجوبًا ، إذا وقع في أيّ موضع له مفسر ، وهو قوله تعالى : ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)) [3] .

ويكتفي أيضًا بشاهد من القرآن ، وهو بصدد الحديث عن الفعلين اللذين يتنازعان مفعولاً غير صريح ، وهو قوله تعالى : ((يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ)) [4] .

وثمة مواضع أخرى كثيرة قد اكتفى فيها بالشاهد القرآني على إثبات القاعدة النحوية ، ولولا خشية الإطالة لذكرنا العديد منها ، تأييدًا لما نحن بصدده . وسأكتفي بالإحالة في الحاشية إلى بعض منها [5] .

1– سورة الأنفال : من الآية (٣٣) .

2– ينظر الوافية ، ص ٢٦٣ .

3– سورة التوبة : من الآية (٦) . وينظر الوافية ، ص ٤٩ .

4– سورة النساء : من الآية (١٧٦) . وينظر الوافية ، ص ٥٠ .

5– ينظر الوافية ، الصفات : ٧١ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٢٠٠ ، . . . وغير ذلك كثير . والبسيط : ١/٤٩ ، ٦٦ ، ١١٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، . . وغير ذلك .

ب) أنه قد يبطل رأيَ نحويٍ معتمدًا على الشاهد القرآني وحده ؛ وذلك كما فعل مع الفراء حيث قال[1] : « . . . خلافًا للفراء ؛ فإنه لا يجوز تقديم الحال على ذي الحال مطلقًا . ويستدل عليه بأنه لو جاز لزم إضمار قبل الذكر . .

والذي يبطله قوله تعالى : « خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ » (٢) .

جـ) أنه — في الغالب — إذا اجتمع الشاهد القرآني مع غيره من الشواهد ، نراه يذكر أولاً الشاهد القرآني . وهذا دليل على احترامه وتقديسه له .

فإذا اجتمع الشاهد القرآني مع آخر من الشعر قدَّم الأول ؛ فعند حديثه عن جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور عند قوم استشهد بقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) [3] ثم أنشد بيتين ، هما :

— قول عروة بن حزام :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ[4] حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

1- في البسيط : ١ / ٢٣٤ .

2- سورة القمر : من الآية (٧) . وفي هذه الآية كلمة (خُشَّعًا) يقرؤها أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (خاشِعًا) . ووافقهم اليزيدي والحسن البصري والأعمش . (ينظر النشر : ٢ / ٣٨٠ ، والإتحاف : ص ١٠٤) .

3- سورة سبأ : من الآية (٢٨) .

4- في الوافية طبعة سلطنة عمان ص ٧١ : (علىَّ) . ولكن بالرجوع إلى النسخ الخطية للوافية تبين أنها (إلىَّ) . وكذلك (إلى) في (البسيط) ١ / ٢٣٧ .

– وقول رجل من بني قريع :

إذا المرءُ أعيتْهُ السيادةُ ناشئًا فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ [1]

ونراه أيضًا يقدّم القرآن على الشعر في مواضعَ أخرى ، منها : وهو بصدد الحديث عن الرابط في جملة الحال ، وأنه قد يكون الضمير وحده إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت ، حيث استشهد بقول الله – تبارك وتعالى – : ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ [2] أي : ماشية . ثم أنشد بعده قول الحطيئة :

متى تأتِهِ تعشُو إلى ضوءِ نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ [3]

وإذا اجتمع الشاهد القرآني مع شاهد من كلام العرب النثري ، نراه يقدم الشاهد القرآ ني ؛ حيث قدم قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [4] ، على قولهم : (في أكفانه لُفّ الميت) – وذلك وهو بصدد الحديث عن جواز تقديم ما حقُّه التأخير [5] .

1– ينظر الوافية ، ص ٧١ ، والبسيط : ١/ ٢٣٦ – ٢٣٧ .

2– سورة القصص : من الآية (٢٥) .

3– ينظر البسيط : ١ / ٢٤٢ ، والبيت في : الكتاب : ٣ / ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٥ ، وابن يعيش : ٢/ ٦٦ . وديوان الحطيئة ص ٥١ .

4– سورة طه : من الآية (٦٧) .

5– ينظر البسيط : ١ / ١١٦ .

وإذا اجتمع الشاهد القرآني مع شاهدين من كلام العرب، أحدهما من الشعر، والآخر من النثر، وجاء القياس يعضدهما، قدم الآية، ثم المسموع، ثم القياس بعد ذلك، قال في البسيط – وهو بصدد الحديث عن تقديم الخبر على المبتدأ –: اعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ. وذهب أصحابنا[1] إلى جوازه. ودليلنا الآية والاستعمال والقياس.

أما الآية فقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُم﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3].

وأما الاستعمال، فقولهم: (تَمِيمِيٌّ أَنَا، ومَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُؤُكَ، وقول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وأما القياس؛ فلأن خبر (كان) فرعٌ على خبر المبتدأ، وجاز تقديم خبر (كان) على اسمها؛ فتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ أولى، ولأنه لا مانع من التقديم. والأصل هو التصريف، فجاز التقديم إذا كان الاهتمام بالخبر أكثر...﴾[4].

1- يعني البصريين.

2- الجاثية: من الآية (٢٠). وقرأها الباقون بالرفع. (ينظر الإتحاف: ٣٩٠)

3- سورة البقرة من الآية (٦).

4- البسيط: ١/ ١١٥ – ١١٧.

ثم شرع في سرد حجج الكوفيين ونقضها ودحضها [1] .

ولقائل أن يقول : إن الواو تفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين ، دون قصد إلى ترتيب ، فلم يكن فيما قلتموه ههنا دليلٌ على مراعاة الترتيب الأصلي المذكور .

والجواب : أنا نقول صحيح أن الواو تفيد مطلق الجمع بين الأشياء المتعاطفة ؛ فقد يراعي الترتيب الأصلي في جملتها وقد لا يراعى . ولكن ركن الدين ههنا قصد الترتيب الذي ذكره . فتقديمه السماع على القياس هو منهجه في أصول النحو . ومن منهجه في السماع تقديم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد الأخرى ، كالحديث النبوي ، وكلام العرب نثرا وشعرا)) [2]

وإذا كان الشاهد القرآني من شواهد المصنّف التي جاءت في متن الكافية ، نرى الركن يشرحه ويعربه ويفسر مفرداته اللغوية . ومن ذلك ما فعله مع قوله تعالى : ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)) [3] ، وذلك في باب حذف الفعل الواقع للفاعل على سبيل الوجوب [4] . وأيضًا قوله تعالى : ((فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)) [5] ، في باب المفعول المطلق ، عند

1- ينظر : المصدر السابق : ١/ ١١٧ .

2- وذلك كما سوف يتضح من خلال هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

3- التوبة : من الآية (٦) .

4- ينظر الوافية ، ص ٤٩ .

5- محمد : من الآية : (٤) .

حديثه عن مواضع الحذف القياسي، كأن يقع المفعول المطلق تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة)) [1] .

ولم يقف عالمنا – رحمه الله – ذلك الموقف الذي وقفه غيره من نحاة مدرسة البصرة من الاحتجاج بالقراءات، ولكنه اعتمدها وقبلها وعدها مصدرًا رئيسيًا، لا ينبغي رفضها أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ؛ ذلك لأنها من القرآن، وما كان من القرآن فهو أولى بالقول وأجدر بالتفصيل .

وركن الدين في موقفه هذا يطبق الموقف النظري لعلماء اللغة والنحو الذين ينصُّون صراحة على أن القرآن سيد الحجج، وأن قراءاته كلها، سواء كانت متواترة أم شاذة، مما لا يصحُّ ردُّه حتى ولو كانت القراءة الواردة مخالفةً للقياس [2] .

1- ينظر الوافية، ص ٦٢ .

2- يقول السيوطي في الاقتراح (ص٤٨) : "أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا . بل ولو خالفته يحتج به في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، نحو استحوذ، ويأبى . وما ذكرته لك من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة وإن اختلف فيها في الفقه" .

وقال صاحب الخزانة (١/٩) : "قائل ذلك – يعني النثر – إما ربنا – تبارك وتعالى – فكلامه – عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه . . ." .

والرجل – في موقفه هذا – رائد لابن هشام الأنصاري الذي كان يعتمد بدوره على القرآن الكريم اعتمادًا عظيمًا ، كما هو واضح في كتبه التي بين أيدينا ، كالشذور وشرحه ، والقطر وشرحه ، وشرح اللمحة البدرية . . . وغير ذلك من كتبه .

والآن ننتقل إلى نقطة أخرى ، وهي منهجه في الاحتجاج بالقراءات :

منهج ركن الدين في الاحتجاج بالقراءات :

أول ما يلاحظه القارئ في كتب ركن الدين هو اعتداده العظيم بالقرآن وقراءاته ، وأنه لا يفرق بين قراءة وأخرى في التقعيد النحوي ؛ لأن القرآن وقراءاته كلام الله – عزّ وجل – المنزّل على نبيّه محمدٍ – صلى الله عليه وسلم – عن طريق جبريل – عليه السلام .

وهذا الموقف النظري الذي صرح به السيوطي والبغدادي ، ونقلاه عن المتقدمين يختلف عن موقفهم العملي ، فعلى الرغم من أنهم ينادون به نراهم ينحّون هذا الأثر الجليل جانبًا في كتبهم ، أو – على الأقل – يقللون من الاحتجاج به ، ويأتي عندهم في مرحلة متأخرة عن كلام العرب شعره ونثره . وخير دليل على ما قلناه قلة عدد الشواهد القرآنية إذا ما قيست بكلام العرب في كتب النحو القديمة أو المتأخرة ، وأمامنا كتاب سيبويه – وهو أقدم أثر نحوي وصل إلينا وأعظمه – قد جاءت شواهده القرآنية في مرحلة متأخرة عن الشعر ، وكذلك عن كلام العرب النثري ؛ حيث بلغت شواهده من القرآن (٣٧١) شاهدا على حين بلغت شواهده الشعرية (١٠٦١) بيتًا .

وكتاب بهذا الحجم لا تصل شواهده القرآنية إلى الأربعمائة يؤيد ما قلناه بشأن موقفهم العملي من هذا الأثر الجليل . وقد يكون التحرز الديني دافعًا وراء قلة عدد الشواهد القرآنية (كما قال أستاذنا الدكتور محمد عيد في كتابه : «الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ٢٦٢ . وينظر في تفسير قلة عدد الشواهد القرآنية في الكتاب بالقياس إلى عدد الشواهد الشعرية : مواقف النحاة من القراءات ، أ . د شعبان صلاح : ٦٠ .

ومنهجه ههنا يقوم أساسًا على احترام الشاهد القرآني (آية أو قراءة لها) . وعنده ان اللغة يجب أن تتبع القراءة لا العكس [1] ، بمعنى أن اللغة تُقعَّد قواعدها بناء على ما جاء في القرآن . فهو لا يسلّم بأن تعرض القراءة على اللغة ، فإن قبلَتْها قُبلَتْ ، وإن تعارضت معها رفضت أو حكم عليها بأحكام كثيرة ، كالتضعيف أو الشذوذ أو غير ذلك ، كما فعل غيره من متقدمي نحاة مدرسة البصرة .

واعتماده على القراءات كثير متنوع ؛ حيث نراه كثيرًا ما يكتفي بالقراءة في إثبات قاعدة ما دون أن يعضّدها بشاهد آخر ، وأحيانًا يذكر رأيين في مسألة واحدة يحتج لأحدهما بآية وللآخر بقراءة ، وقد يذكر القراءة دعمًا وتأييدًا وتقوية لوجه من الوجوه المحتملة في مسألة (ما) ، وقد يحتج بالقراءة تقوية للغة من لغات العرب وإثباتًا لها ، وقد يحتج بالقراءة تقوية ودعمًا لشاهد من الشعر جاء على لغة (ما) . وهاك التفصيل :

1- جاء في غيث النفع ، للصفاقسي (٤٩ – ٥٠) : "القراءة لا تتبع العربية ، بل العربية تتبع القراءة ؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا – صلى الله عليه وسلم – ومن أصحابه ومن بعدهم واعلم أنه قد ترتب على ادعاء إحصاء أوزان العربية بعض التجاوز في تلحين القراء ، فأنكر بعضهم قراءة : (إلى مَيْسُرِه) – بضم السين ، وقراءة (بغتة) – بكسر الباء ، وقراءة : (شَنْآن) – بتسكين النون . وهذا الإنكار غير صحيح ، فقد ثبت في اللغة ما أنكروه" .

أولاً: الاكتفاء بالقراءة في إثبات القاعدة النحوية:

نراه – في بعض الأحيان – يكتفي بالقراءة لإثبات قاعدة ما، حيث اكتفى بقوله «سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً» [1]، شاهدًا على جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب. ثم قال: «فإن السلاسل غير منصرف للجمع، لكنه صرف لتناسب الكلام؛ لأنه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون أيضًا للتناسب؛ لأن التناسب مقصود فهم عندهم» [2].

ونراه يحتج لجواز حذف المنادي إذا وجدت قرينة، بقراءة: «أَلَا يَا اسْجُدُوا» [3]، بتخفيف (ألا)، وبالوقف على (يا)، وحذف المنادى. والتقدير: يا قوم، أو يا هؤلاء. قال: «وقد يحذف المنادى إذا دلت عليه قرينة؛ لأنه مفعول به، فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه، ومثال قوله تعالى: «ألا يا اسجدوا». أي: ألا يا قوم اسجدوا» [4].

1- الإنسان: من (الآية ٤). وهي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وأبي جعفر وهشام ورويس، ووافقهم الحسن والشنبوذي. وقرأ حمزة وقنبل وعاصم (سلاسل) – بغير تنوين، مع حذف الألف في الوقف. وقرأ أبو عمرو بغير تنوين وبألف في الوقف. ينظر الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: ٢/ ٧٩٩. والنشر: ٢/ ٢٩٤. والإتحاف: ٤٢٨-٤٢٩.

2- الوافية: ص ٢٤.

3- النمل: من الآية (٢٥). وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ورويس. (ينظر: النشر ٢/ ٣٣٧، والإتحاف: ص ٣٣٦).

4- الوافية، ص ١٠٥.

ثانيًا : الاحتجاج بقراءتي الآية لوجهي مسألة واحدة :

يقول : ((إذا وقعت (إذا) بعد الواو جاز الرفع ؛ لاعتماد ما بعدها على ما قبلها ، وجاز النصب ؛ لأن الفعل مع الفاعل لما كان مفيدًا مستقبلا من غير النظر إلى حرف العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها))[1] .

وأجاز الرفع محتجًا بقوله تعالى : ((وإذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ[2])) وأجاز النصب محتجًا بقراءة أُبيّ : ((وإذًا لا يلبثوا خلافك)) ، وهي قراءة غير سبعية[3] .

ويقول في موضع آخر : ((ومثال ما يجوز فيه النصب ويختار البدل ، قوله تعالى : ((ما فعلوه إلا قليلٌ))[4] ، (إلا قليلاً) - برفع (قليل) على البدل من واو (فعلوه) ونصبه على الاستثناء[5] .

---

1 - الوافية : ص ٢٦٠ .

2 - الإسراء : من الآية (٧٦) .

3 - قال الزمخشري في كشافه (٢/٦٨٦) : « وقرئ : (لا يلبثون) . وفي قراءة أُبيّ : (لا يلبثوا) على إعمال (إذا) . فإن قلت : ما وجه القراءتين ؟ قلت : أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد . والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم . وأما قراءة أُبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي : « إذا لا يلبثوا » عطف على جملة قوله تعالى : « وإن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ » .

4 - النساء : من الآية (٦٦) . وقراءة النصب لابن عامر وحده . وقرأها الباقون بالرفع . (ينظر : النشر : ٢ / ٢٥٠ ، والإقناع : ٢ / ٦٣٠ ، والإتحاف : ١٩٢ ، والكشاف : ١ / ٥٣٠) .

5 - الوافية ، ص ١٣٧ . وينظر البسيط : ١ / ٢٦٥ .

وجواز الأمرين مبنيٌّ على وقوع اللفظ بعد إلا في كلام غير موجب – تام منفي – بشروط وجود المستثنى منه في الكلام .

وهو وإن كان يجيز النصب على قراءة ابن عامر التي ذكرناها يختار الرفع على البدل ، لاتفاق القراء عليها – عدا ابن عامر – وإجماعهم عليها . والإجماع أصل لازم في النحو .

وفي موضع ثالث يذكر أن المنادى المفرد المعطوف بحرف ، الممتنع دخول (يا) عليه ، يجوز أن ترفعه وأن تنصبه ، ثم أتى بمثال هو : يا زيدُ الحارثَ ، ثم دعمه واحتج بشاهد قرآني لجواز الأمرين يقول : ((ومثال المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه : يا زيدُ الحارثُ والحارثَ ، وكقوله تعالى : ((يا جبالُ أوّبي معه والطّيرُ)) [1] – بالرفع والنصب [2] .

وبالرغم من أن قراءة الرفع غير متواترة وغير مشهورة إلا أن الرجل قد أقرّها وأثبت بها وجهًا آخر للمسألة [3] .

وقد يكون في المسألة أكثر من وجهين ، فيذكر القراءة لتأييد واحد من تلك الوجوه كما في تركيب : (لا حول ولا قوة إلا بالله) وما كان على شاكلته ، حيث إنه احتجّ على الرفع مع التنوين

---

1 – سبأ : من الآية (١٠) . والآية بنصب (الطير) وهو المشهور عن القراء جميعا ، إلا ما روى عن رَوْح (ينظر النشر ٢ / ٣٤٩ ، والإتحاف ، ص ٣٥٨) .

2 – ينظر : الوافية ، ص ٩١ ، والبسيط : ١ / ١٧٣ .

3 – ووجه الرفع فيها العطف على لفظ (جبال) ، أو على الضمير المستكن في (أوبي) ، للفصل بالظرف .

في الأول والثاني بقراءة أبي جعفر وابن كثير والبَصْرِيَّيْن[1]، لقوله تعالى: ﴿لَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾[2]

وفي موضع آخر يرى أن جملة الشرط الإسمية في محل جزم بدليل العطف عليها بالجزم في قراءة حمزة وغيره، حيث يقول: «ولكن موضع هذه الجملة جزم، بدليل العطف عليه بالجزم في قراءة من قرأ: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[3] - بالجزم - جاز الرفع حملاً على ظاهر الجملة[4].

ثالثًا: الاحتجاج بالقراءة تقويةً لشاهد شعري:

نراه في بعض الأحيان ينشد الشاهد الشعري أولاً، ثم يكتفي به، ويرى أنه بحاجة إلى أن يقوى ويدعم فيعضده بشاهد من القرآن؛ ففي باب (حذف الفعل جوازًا) نراه يستشهد بالشاهد الشعري:

---

1 - ينظر النشر: ١/ ٢١١، والبصريّان هما: أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب.

2 - البقرة: من الآية (١٩٧). وينظر في القراءة: الإتحاف، ص ١٥٥.

3 - الأعراف: من الآية (١٨٦). وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. ووافقهم الأعمش. وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر (ونذرُهم) على الاستئناف. ووافقهم ابن محيصن. وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (وَيَذَرُهُمْ) ووافقهم اليزيدي والحسن البصري. (ينظر الإتحاف، ص ٣٣٣).

4- البسيط: ٢/ ٢٠٠.

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ [1]

ثم يدعمه ويقويه بقراءة ابن عامر وأبي بكر [2]، لقوله تعالى: ((يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)) [3].

ففي البيت رفع (ضارع) بإضمار فعل؛ فكأن قائلاً قال: من يبك يزيد؟ فقال: ضارع لخصومة، أي يبكيه ضارع لخصومة [4].

1- البيت من الطويل، وهو في ملحقات ديوان لبيد ضمن أبيات ثمانية (ص ٢٣٢)، منقولة عن الخزانة: ١/١٥٢ عن النحاس. وبالرجوع إلى (شرح أبيات سيبويه) للنحاس وجدت البيت فيه ص ٩٣ ولم ينسبه لأحد. وانشده سيبويه (١/٢٨٨) منسوبًا للحارث بن نهيك، ودون نسبه أيضا في الكتاب (١/٣٦٦، ٣٩٨). وأنشده المبرد في المقتضب: ٣/ ٢٨٢ دون نسبه. وفي الإفصاح للفارقي (ص ١٤٠) للحارث بن نهيك. ومثل ذلك في الإيضاح العضدي، للفارسي (ص ٧٤)، والرضي (١/٧٦). والصواب أنه لنهشل بن حَرِيّ كما ذكر العيني، حيث قال (٢/٤٥٤): ((أقول: قائله هو نهشل بن حَرِيّ بن ضَمْرَة بن جابر النَّهْشَلِي)) ... وذكر بعض الروايات المختلفة في نسبته. ونسب إلى نهشل بن حري في (مجاز القرآن) لأبي عبيده (١/٣٤٨، ٣٤٩). وينظر أيضًا: الهمع ١/ ١٦٠، والدرر: ١/ ١٤٢.

2- ينظر النشر: ٢/٣٣٢، والإتحاف: ص ٣٢٥. ومع دقة الركن وضبطه قد أخطأ في نسبة هذه القراءة، حيث نص في الوافية (ص ٤٩) على أنها قراءة عاصم وابن عامر وأبي بكر كما ذكرنا. وأما قراءة عاصم فهي (يُسَبِّح): كما هي رواية حفص عنه، ولعله سهو منه أو من الناسخ – رحمهما الله تعالى.

3- النور: من الآيتين (٣٦، ٣٧). وينظر الوافية ص ٤٩.

4- ينظر الوافية: ص ٤٩.

وقال أبو سعيد السيرافي – بعد أن ذكر البيت: ((فبدأ بفعل ما لم يسم فاعله، ثم أتى بالفاعل بعد أن بنى الفعل بناء ما لم يسم فاعله، وكان الوجه أن يقول: لِيُبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ، وتقدير الرفع في الثاني – وهو ضارع – ليبكه ضارع لخصومة، وذلك أنه

وفي الآية رفع (رجال) بأنه فاعل فعل محذوف . فكأن قائلاً قال : من يسبّحه ؟ فقيل : رجال . ولا يجوز أن يكون (رجال) مرفوعًا على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله (يُسَبِّحُ) ؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والآصال[1] .

رابعًا : قد يثبت لغةً ما ويقويها بشاهد من القراءات :

كما حدث مع (لكنْ) المخفّفة المهملة ؛ فإهمالها مع التخفيف لغةٌ لبعض العرب . وقد أثبت هذه اللغة واحتج لها بقراءة ابن عامر والكسائي وحمزة وخلف[2] : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا ﴾[3] .

ومما يؤيد ذلك أيضًا أنه أثبت اللغة التي تجعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده مرفوعًا على الخبرية[4] ؛ أثبتها محتجًا لها بإحدى القراءات ، وهي قراءة عبد الله وأبي زيد[5] لقوله

لما قال : لِيَبْكِ يزيدُ ، دلّ هذا الفعل على أنه أمر قومًا يبكونه ، فقال : ضارع لخصومة يعني من أمره بالبكاء ، وأضمر : ليبكه . (ما يحتمل الشعر من الضرورة : ٢٥٠ — ٢٥١) .

1- ينظر الوافية ، ص٤٩ .

2- ووافقهم الأعمش . وقرأها الباقون وهم : ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم . ﴿ ولكنّ الشياطين كفروا ﴾ ز (ينظر الحجة للفارسي : ٢/١٣٤ — ١٣٥ والإتحاف ، ص١٤٤) .

3- سورة البقرة : من الآية (١٠٢) . وينظر الوافية ، ص٣١٦ .

4- قيل إنها لغة تميم .

5- ينظر البحر المحيط : ٨/٢٧ ، وابن خالويه : ١٣٦ .

تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾[2] وهي قراءة غير سبعيه ، والقراءة غير السبعية مختلف حول تواترها من عدمه عند علماء القراءات[3] .

يقول ركن الدين : « ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر لغة لبعض العرب ، وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » ، وقوله تعالى : ﴿ إِن ترنِ أنا أقلَّ ﴾ ، برفع الظالمين ، وأقل »[4] .

لكن ما موقفه من القراءة التي لم تبلغ حدّ التواتر عند علماء القراءات ؟

القراءة الشاذة والتي تخرج عن دائرة القراءات الأربع عشرة نراه يحتج بها لإثبات واحد من الوجوه الإعرابية ، استمع إليه وهو يشرح عبارة المتن التي هي « ونحو : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[5] ، الفاء بمعنى الشرط عند المبرّد ، وجملتان عند سيبويه .

1- سورة الزخرف : من الآية (٧٦) .

2- سورة الكهف : من الآية (٣٩) .

3- ينظر الإتحاف ص ٩ .

4- الوافية ، ص ١٩٢ .

5- النور : من الآية (٢) .

يقول: ((اعلم أن ظاهر هذه الآية يدلّ على أنها من هذا الباب؛ أي: باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأنه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب، لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع[1]، فالمراد منها غير ظاهر وذهب المبرّد إلى أن الزانية مبتدأ والزاني عطف عليه. وقوله تعالى (فاجلدوا) خبر المبتدأ بضم التي زنت والذي زني. وثبت من قبل أن المبتدأ إذا كان موصولاً وصلته فعل أو ظرف جاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك، ووقع الأمر خبر المبتدأ على تأويل: فمقول فيه اجلدوا كل واحد منهما، وحينئذ لم يكن من هذا الباب؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها. وذهب سيبويه[2] إلى أن (الزانية) مسند على تقدير حذف المضاف، وخبره محذوف وهو: فيما يتلى عليكم، وتقديره: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم. فهذه جملة، وقوله تعالى: (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) جملة ثانية بيان للجملة الأولى. وحينئذ لم يكن من هذا الباب؛ لأن قوله (فاجلدوا) لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه، لكونه مع النصب من جملة أخرى... وإن لم يكن المراد

1- وقراءة النصب هذه ذكرها الزمخشري في الكشاف: ٣/٢٠٨ دون أن يعزوها إلى أحد.

2- جاء في الكتاب (١/ ١٤٢- ١٤٣): ((وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)). وقوله تعالى: ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)) فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ((مثل الجنة التي وعد المتقون)) ثم قال بعد ((فيها أنهارٌ من ماء)) فيها كذا وكذا فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده وذكر أخبارًا وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقصُّ عليكم مثل الجنة. فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أعلم.

غير الظاهر ، كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب ، كما في القراءة الشاذة ؛ لأنه من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، ومعه أقوى قرينة النصب المختار ، وهي الطلب ؛ أعني الأمر كما مرّ)) [1] .

وإنما عنى بالشذوذ ههنا نوع القراءة وحكمها عند علماء القراءات [2] .

بقيت هنا مسألة أراها تكمل ما سبق ، وهي التعرف على موقف ركن الدين من قراءة حمزة لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [3] ، بجرّ الأرحام . هل وقف منها موقف البصريين ، أم له موقف آخر تجاهها ؟ .

يرى ركن الدين – تبعًا لمذهبه البصريّ – أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، فلا يقال عندهم : مررتُ بكَ وزيدٍ . ولكن يقال : مررتُ بِكَ وبزيدٍ . وعلّلهم في ذلك كراهةُ عطفِ الاسم على الضمير المخفوض الذي صار كالجزء من الكلمة .

1- الوافية ، ص ١١٢ .

2- حيث إنهم اتفقوا على شذوذ القراءات الأربع التي هي تمام الأربع عشرة ، واتفقوا على تواتر السبعة المشهورة ، أما الثلاثة المتممة العشرة التي هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف فاختلفوا فيها ولكن الصحيح المختار المشهور تواترها . (ينظر الإتحاف ، ص٩) .

3- سورة النساء : من الآية (١) . وهي قراءة حمزة الزيات ، وإبراهيم النَّخْعِيَ وقَتادة ويحيى بن وثّاب ، وطلحة بن مصرّف والأعمش ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث .

(ينظر النشر : ٢/٢٤٧ ، والإقناع : ٢/٦٢٧ ، والإتحاف ص ١٨٥ وينظر كذلك : الكشاف : ١/٤٦٢ ، والإنصاف مسألة (٦٥) .

لكن السؤال هنا : هل يُضَعِّفُ الركنُ هذه القراءة مثلما فعل البصريون . أو يغالي كما غالى المبرِّدُ[1] – فيما نُقِلَ عنه – عندما ذكر أنها لا تحلُّ القراءةُ بها [2] . أو بأنها خطأ في العربية ، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم ، كما فعل الزجاج .

الجواب بالنفي ، لم يفعل الركن ذلك ، ولكنه قال عنها : ((وأما قوله تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) في بعض القراءة ، فغير متعيَّن وقوعُه للعطف ؛ لاحتمال كون الواو للقسم)[3] .

فنراه يلتمس لها وجهًا آخر ، دون أن يحكم عليها بالضعف أو بالخطأ أو بغير ذلك من الأحكام . وتلك طبيعته المعتدلة . وهذا هو موقفه السليم تجاه الشاهد القرآني . أما إذا جاء الشاهدُ القرآني وفيه ما يدلُّ على أنه عطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، فلا مانع

1– نقله عنه : ابن يعيش في شرح المفصل (٣/٧٨) ، وصاحب الإنصاف في المسألة (٦٥) ولم أعثر في المقتضب على هذه العبارة ولا على القراءة .

2– قال الزَّجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢) : ((القراءة الجيدة نصبُ (الأرحام) المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر ، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم ؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : ((لا تحلفوا بآبائكم)) . فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ؟ . رأيت أبا إسحق إسماعيلَ بنَ إسحق يذهب إلى أن الحلف بغير الله أمرٌ عظيم ، وأن ذلك خاصٌّ لله – عز وجل – على ما أتتْ به الرواية . فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار ، يستقبح النحويون مررتُ به وزيدٍ ، وبك وزيدٍ إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا : بك وبزيدٍ ، فقال بعضهم : لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل ، فكأنه كالتنوين في الاسم ، فقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه .

3– الوافية ، ص ١٧١ .

من أن يحكم عليه بالشذوذ القياسيّ – حيث لا يجوز القياس عليه . استمع إليه وهو يقول – بعد أن فرغ من الحديث عن القراءة التي ذكرناها – : ((وأما قولُ الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فشاذٌّ ، لا يقاس عليه . ولا يمكن أن يقال السبب غير متعيّن له لاحتمال أن تكون الواو للقسم ؛ لأنا نقول : لا يحتمل ذلك ؛ لأن مراد الشاعر أن هذا ليس تعجّبًا منك ومن الأيام ، وإنما ذكر الأيام هاهنا للذم ، فلا يقسم بها ، ويدل عليه أول البيت))[1] .

وهو بهذا المنهج السليم يكون قد اختطّ لنفسِهِ مَنْهَجًا يقومُ أساسًا على احترام الشاهد القرآني والقراءات فهو يؤمن تمامًا بأن القرآن سيد الحجج وأن قراءاته كلّها حُجّةٌ في التقعيد النحويّ دون تفضيل قراءة على أخرى وإذا كان السماع هو الأصل الأول من أصول النحو ، فإن القرآن وقراءاته في المقام الأول من هذا المسموع . والله أعلم .

---

1 – الوافية ، ص ١٧٢ .

ثانيًا : الحديث النبوي الشريف

مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه قد استقرّ في أذهان النحاة رأيٌ خاطئ في قضية الاستدلال بالحديث النبويّ الشريف على القواعد النحوية ، مفاده : أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يستدلوا بالحديث النبوي على إثبات القواعد النحوية وأنه تبعهم في هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ؛ كنحاة بغداد وأهل الأندلس [1] .

وعللوا ذلك بأن الحديث تجوز روايته بالمعنى ، وأنه تقع اللحنُ في بعض رواياته نظرًا لأنَّ بعضَ رواته ليسوا عَرَبًا [2] .

ولكن الواقع العملي يؤكّد أنَّ جميعَ النحويين ، من بصريين وكوفيين ، قد ثبتَ عنهم أنهم استدلوا بالحديث النبويّ الشريف على القواعد النحوية ، بَدْءًا بإمام النحويين سيبويه [3] ،

1- وقد صرح بذلك أبوحيان – رحمه الله – في كتابه (التذيل والتكميل في شرح التسهيل ٥ / ١٦٩ – مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٦٢) نحو . وينظر كذلك الاقتراح ، ١٧ والخزانة : ١ / ١٠) ، والمدارس النحوية ص ١٩ ومدرسة البصرة النحوية ص ٢٥٨ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢ / ٣٩٣ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ، د . خديجة الحديثي ص ١٧ – ١٨ . حيث إن هذه الكتب قد نقلت ما قاله أبوحيان في كتابه المذكور

2- ينظر التذيل والتكميل : ٥ / ١٦٩ .

3- وقد ذكرنا في بحث سابق أن في كتاب سيبويه واحدًا وعشرين مقطعًا من واحد وعشرين حديثًا نبويًا شريفًا ، أتى بعظمها لتقعيد قواعد نحوية ، وبعضها لتقرير بعض المعاني اللغوية للفظة معينة . وكررنا أيضًا بعضًا من تلك الأحاديث . (ينظر المبحث الخاص بموقف الفاكهي من الاحتجاج بالحديث النبوي ، ضمن رسالتنا للماجستير "كشف النقاب" ص ١٤١

وكذلك الفرّاء [1] ، ثم تبعهما على ذلك المتأخرون من الفريقين وذلك على تفاوت بينهم . وأن أول من احتجّ بالحديث النبوي بصورة مؤكدة في مجال إثبات القواعد النحوية هو إمام النحاة سيبويه ، وليس ابن خروف كما أشار إلى ذلك المستشرقُ الألماني يُوهَان فُك [2] وغيره ، وليس هو ابن مالك ، كما هو شائعٌ بين الدارسين ، وكلُّ ما فعله ابن مالك هو أنه أباح الاحتجاج بالحديث مطلقًا ودعا إلى وجوب إحترام هذا النصّ اللغويّ الفصيح اقتداءً بالأندلسيّ ابن خروف النحويّ المتوفّى سنة ٦٠٩ هـ .

والفرّاء أوّل من ذكر صراحة نسبة بعض الأحاديث إلى النبيّ الكريم — صلّى الله عليه وسلّم — وأنه كان سبّاقًا في ذلك ، كما أشار إلى ذلك أحد الباحثين المعاصرين [3] .

ولا أريد ها هنا أن أفصّل القول في هذه القضية ، فهذا مما لا يتّسع المجال لعرضه ، وموضعه دراسات مستقلّة ، وسأكتفي بالإحالة إليها في الحاشية [4] .

---

1 – إذ كشفت رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث أحمد مكّي الأنصاري أن الفراء كان سباقًا إلى اعتماد الحديث النبوي حجة في النحو واللغة ، وأنه كان اسبق من النحوي ابن خروف الأندلسيّ الذي عدّه (يُوهَان فُك) أولَ من احتج بالحديث ، متابعًا صاحب الخزانة عبد القادر البغدادي ومن نَهَجَ نَهْجَه . ينظر : أبو زكريا الفراء ، ومذهبه في النحو واللغة : ٨٨ ، ٥١٣ .

2 – في كتابه العربية ص ٢٣٥ . وقد رد عليه الدكتور رمضان عبد التواب في حاشية الصفحة المذكورة من العربية .

3 – هو د . أحمد مكّي الأنصاري في رسالته للدكتوراه . (ينظر : أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة ص ٨٨ ، ٥١٣) .

4 – من هذه الدراسات :

– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف : د . خديجة الحديثي .

ولكنّي أرى أنّه ينبغي أن يحتلّ الحديث النبويّ الشريف مكانته، بعد القرآن الكـ ـ بقراءاته، في إثبات القواعد النحوية؛ فهو أولى بالاعتماد من كلام العرب نظمه ونثره؛ لأنّ صاحبه أفصح من نطق بالضاد، وأنّ رواية عربيّ عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- أفصح من رواية عربيّ عن مثله[1].

والذي نريد أن نتوصّل إليه الآن - وبعد بيان موقف النحاة من الاحتجاج بهذا المصدر المهمّ - هو التعرُّف على موقف عالمنا ركن الدين من الاحتجاج به، والوقوف على منهجه في الاحتجاج.

- دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحويّ: د. محمد العروسي.

وينظر كذلك: التذييل والتكميل: ٥/ ١٦٩ وما بعدها، والاقتراح ص ١٧، والخزانة: ١/ ١٠، ومدرسة البصرة النحوية ص ١٩، والاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ١٣٠، وشرح اللمحة البدرية في علم العربية بتحقيق د. رواي ٢/ ٣٩٣، ومدرسة الكوفة النحوية ص ٥٢، والعربية ليوهان فك ص ٢٣٥، وكشف النقاب عن محذّرات ملحة الإعراب للفاكهي بتحقيقنا (الفصل الخاص بموقف الفاكهي من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف.

1 - لأستاذيَّ الجليلين د. عبد الرحمن السيد ود. محمد عيد كلام طيب حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إليه في: مدرسة البصرة النحوية ص ٢٥٧، والاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ٢٦٢.

ويقول إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية ص ٢٠٦): "الأحاديث الصحيحة أهمّ كثيرًا في نظرنا أثناء البحث اللغويّ من الشعر الجاهليّ الصحيح؛ لأنها من النثر وهو دائمًا يعطي الباحث اللغويّ صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر؛ لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلّفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقّة، وتثنيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلُّف".

اعتمد عالمنا ركن الدين الحديث الشريف في التقعيد النحويّ وعدّه مصدرًا من مصادر الاحتجاج لإثبات القواعد النحوية، ويتنوّع اعتماده على النحو التالي:

أ- نراه -في بعض الأحيان- يحتجّ بالحديث وحده من بين مصادر الاحتجاج الأخرى، وذلك كما فعل في باب التوكيد، عند حديثه عن التوكيد اللفظي؛ حيث استشهد لذلك بحديثين فقط، هما [1] قوله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((والله لأغزونّ قريشًا، والله لأغزونّ قريشًا)). [2] وقوله -عليه السلام- ((... فنكاحها باطل، باطل، باطل)) [3]. ونراه أيضًا يستدل على اسمية أسماء الأفعال بحديث روته السيدة عائشة -رضي الله عنها- وصرّح به أيضًا، حيث قال: "نحو ما في الحديث: ((إذا ذُكِر الصالحون فحَيَّهَلْ بعمرَ)) [4].

---

1 -ينظر: البسيط: ١/ ٣٥٧.

2 -عن عكرمة أنّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- قال: ((والله لأغزونّ قريشًا، والله لأغزونّ قريشًا، والله لأغزونّ قريشًا. ثمّ قال: إن شاء الله. سنن أبي داود: ٣/ ٣١٣-٣١٤.

3 -عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((إذا نكحت المرأة بغير أمر مولاها فنكاحها باطل، باطل، باطل. وإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها. فإن اشتجروا فالسلطان وليّ من لا وليّ له)). مسند الإمام أحمد: ٦/ ٤٧.

4 -ينظر المصدر السابق: ٦/ ١٤٨.

ب- قد يحتجّ بالحديث لتقوية حكم نحويّ في مسألة ما ، وذلك بعد أن يأتي بمثال من عنده ، يقول : " وقد يجيء عطف البيان في النكرات ، كقولك : هذا رطل زيت – برفع (زيت) – وكقوله – عليه السلام – : ((ليس فيما دون خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ[1] بتنوين (خمس)[2] . ونراه أيضًا يحتج بالحديث النبويّ لإثبات حكم نحويّ في مسألة أخرى ؛ حيث نراه يحتجّ بقوله – عليه السلام – في بعض الغزوات : ((لِتأخذوا مصافّكم))[3] ؛ للجمع بين اللام وتاء الخطاب . وهو يرى أن الجمع بين اللام والتاء ليتناول الحاضرين والغائبين شاذّ ، ولا يجوز القياس عليه[4] .

ت- يشرح ركن الدين ما ورد في المتن من أحاديث ذاكرًا الوجوه الإعرابية الجائزة فيه ، كما

---

1 - ينظر : صحيح مسلم ، بشرح النوويّ : ٧ / ٥٣ ، والحديث بتمامه – كما ورد في الصحيح – : عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنه – عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – أنه قال : "ليس فيما دون خمس أواقٍ من الورق صدقةٌ ، وليس فيما دون خمسِ ذَوْدٍ من الإبل صدقةٌ ، وليس فيما دون خمس أوسق من التمر صدقةٌ " .

2 - البسيط : ١ / ٣٢١ .

3 - هذا الحديث ذكره الزمخشريّ في كشافه : ٢ / ٣٥٣ برواية : لتأخذوا مضاجعكم . وخرّجه ابن حجر في كتابه الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف – بهامش الكشاف – بقوله : " وهذا حرف من حديث أخرجه الترمذيّ من حديث معاذ بن جبل قال : أبطأ عنا رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – في صلاة الفجر حتى كادت الشمس تطلع ، ثمّ خرج فأقيمت الصلاة ، فصلّى بنا صلاة تجوزها ، فلما سلّم قال : فما أنتم على مصافّكم . . . الحديث .

4 - ينظر البسيط : ١ / ٣٢١ .

فعل مع تركيب (لا حول ولا قوة إلا بالله) .

وأصل هذا التركيب اللغوي حديث شريف ، وهو بتمامه : (لا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ كَنْزٌ من كنوز الجنة) . ولكنه لما كثر على الألسنة صار بمنزلة ما هو من كلام العرب .

يقول الركن : "اعلم أنه إذا عطف على اسم (لا) مع تكرير (لا) جاز فيه خمسة أوجه :

الأول : فتحها ، نحو لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ؛ أي : لا حولَ إلا بالله ولا قوةَ إلا بالله . فلا حولَ : في محل الرفع ؛ لأنه مبتدأ . وبالله : خبره . وكذلك لا قوةَ في محل الرفع بأنه مبتدأ . وبالله خبره فلا حول ولا قوة إلا بالله على هذا الوجه جملتان .

والثاني : فتح الأول ونصب الثاني ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ؛ فلا حولَ في محل الرفع بأنه مبتدأ . و(لا) في (لا قوة) زائدة لتأكيد النفي . و(قوة) عطف على لفظ (لا حول) وخبره : بالله . فعلى هذا : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله جملة واحدة .

والثالث : فتح الأول ورفع الثاني ، نحو : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله . فلا حول في محل الرفع بأنه مبتدأ . و(لا) في (لا قوة) زائدة لتأكيد النفي . و(قوة) عطف على محل (لا حول) وبالله : خبره . فعلى هذا الجواز : لا حول ولا قوة إلا بالله جملة واحدة .

الرابع : رفع الأول والثاني ، نحو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . فحول : مبتدأ ، وقوة : عطف عليه . وبالله : خبره . ولا يكون (لا) إعمال . ووجه عدم إعمال (لا) ههنا شيئان :

أحدهما : أن يكون الجواب مطابقًا للسؤال . وهو لا حول وقوة بغير الله ، فقيل : لا حول ولا قوة إلا بالله . والثاني : أنه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف ، وهو غير جائز ولو فتح أحدهما دون الآخر لكان ترجيحًا من غير مرجح .

الخامس : رفع الأول وفتح الثاني ، نحو : لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله . فحولٌ : مرفوع بأنه اسم (لا) ، وخبره محذوف وهو بالله . و(لا) بمعنى (ليس) . وعمل (لا) بمعنى (ليس) شاذٌ . ولأجل هذا قال : رفع الأول على ضعف . ولا قوة : مبني على الفتح في محل الرفع بأنه مبتدأ . وبالله خبره)[1] .

ومن أحاديث المصنف التي تناولها الركن بالشرح وبيان الأوجه الممكنة فيها ، قوله عليه السلام : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًا فشرٌ)[2] .

ونراه يذكر حديثًا احتج به الفقهاء على أن (في) قد تكون للسببية ، يقول[3] : ((ومن الفقهاء من قال قد تكون للسببية ، كقوله عليه السلام : ((في النفس مائةٌ من الإبل))[4] .

1- الوافية ، ص ١٤٧ – ١٤٨ ، وينظر البسيط : ١ / ٢٨٨ .

2- ينظر البسيط : ١ / ٢٨٢ .

3- البسيط : ٢ / ٢٨٣ – باب حروف الجر .

4- عن الزهري ، قال : ((جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من أدم ، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيها : هذا بيان من الله ورسوله : يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ، فتلا منها آيات ، ثم قال : في النفس مائة من الإبل ، وفي العين خمسون ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون . . . إلخ)) . (سنن النسائي بشرح السيوطي ٧ / ٥٩) .

ونراه يعترض على ما قاله بعض الفقهاء هاهنا وهو وقوع (في) بمعنى للسببية، ولكنه لا يعترض على الحديث. ويرى أن كلام الفقهاء لا يحتجُّ به على إثبات قواعد اللغة، ولكن المعتدّ به هو كلام أهل اللغة؛ يقول: " . . . وفيه نظر؛ لعدم نقل أهل اللغة إياه مع أنّ المرجع في هذه المباحث إليهم "[1].

وبالرغم من أنّ الأحاديث عند ركن الدين قليلة فإننا نقرُّ بأنه من المجيزين للاحتجاج بالحديث على القواعد النحوية. ليس هذا فحسب بل نراه يلحق به الاحتجاج بكلام الصحابة وأهل البيت[2]. ومما يؤيد ما نقول أنه احتج بما روي عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وهو قوله: ((وإياكم وأن يحذف أحدكم الأرنب))[3].

وكذلك احتجّ بعبارة رويت عن ابن عباس – رضي الله عنه – ونصّ على أنها من كلام ابن عباس، وهي: ((بالإيواء والنصر إلا جلستم))، وذلك على وقوع الفعل موقع المستثنى[4].

---

1 – البسيط: ٢/ ٢٨٣.

2 – وقد تابعه البغداديّ في هذا؛ حيث نصّ في الخزانة (١/ ٩ – ١٠) على أنّ: "الصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبويّ في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت".

3 – ينظر الوافية ص ١١٤.

4 – ينظر البسيط: ١/ ٢٧٨.

وكذلك نراه يحتجّ بعبارة قالها ابن الزبير لأعرابيّ حين قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك فقال له: «إن وصاحبها» مستدلاً بها على أنّ (إنْ) حرف جواب بمعنى (نعم). ويكون المراد: نعم ولعن صاحبها [1].

ثالثًا: كلام العرب (النثر والشعر):

كلام العرب نظمه ونثره مصدر عظيم من مصادر جمع المادة اللغوية، وله دور أساسيّ في بناء القواعد النحوية والصرفية، ومن أجل ذلك وضع علماء اللغة والنحو الأوائل لما يستشهد به من كلام العرب شروطًا وضوابط صارمة لا ينبغي -من وجهة نظرهم- مخالفتها والخروج عليها، ذلك أننا نجد أنهم قد حددوا الإطار الزمني لفترة الاستشهاد بمنتصف القرن الثاني الهجريّ (١٥٠ هـ) وأرادوا أن تكون تلك الفترة ثلاثة قرون (قرنًا ونصف في الجاهلية ومثلها في صدر الإسلام) وصرّحوا بأن آخر من يحتجّ به من الشعراء إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠ هـ) كما ذكر السيوطي -رحمه الله-؛ حيث قال: "ونقل ثعلبٌ عن الأصمعيّ قوله: خُتِم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج" [2].

وفي سبيل ذلك نراهم يقسّمون الشعراء إلى أربع طبقات:

---

1 - ينظر: الوافية ص ٣٢٣.

2 - الاقتراح ص ٧٠.

- الطبقة الأولى : وهم شعراء الجاهلية ؛ كامرئ القيس والأعشى وغيرهما ممن لم يدرك الإسلام .
- الطبقة الثانية : وهي طبقة المخضرمين : وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ؛ كـ لبيد بن ربيعة العامري وحسّان بن ثابت الأنصاريّ – رضي الله عنه – وغيرهما .
- الطبقة الثالثة : وهي طبقة الشعراء الذين عاشوا في صدر الإسلام ؛ كـ جرير والفرزدق وغيرهما حتى عصر ابن هَرمة الذي يرى معظم اللغويين أنه آخر شاعر حضريّ يحتجّ بشعره . ويُطلَق على هؤلاء (الشعراء الإسلاميّون) .
- الطبقة الرابعة : طبقة المحدثين – ويقال لهم المولّدون – وهم الشعراء الذين أتوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، أي : في العصر العباسي ، ومن هؤلاء بشّار بن برد وأبو نواس وغيرهما [1] .

ويقول ابن رشيق في العمدة [2] : " طبقات الشعراء أربع : جاهليّ قديم ، ومخضرم – وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام – ، وإسلاميّ ، ومحدث . ثمّ صار المحدثون طبقات ؛ أولى وثانية ، على التدريج ، وهكذا في الهبوط إلى يومنا هذا " .

---

1 – ينظر : خزانة الأدب للبغداديّ : ١/ ٥ – ٦ .

2 – ١/ ١١٣ . وأضاف بعضهم طبقتين لتصبح الطبقات عنده ست : الطبقة الخامسة : طبقة المحدثين ، وهم الذين جاءوا بعد المولّدين ؛ كـ أبي تمام . والطبقة السادسة : طبقة المتأخرين ؛ كـ المتنبّي . (ينظر المصدر السابق ، والمزهر : ٢/ ٤٨٩) .

ونجد ابن سلاّم يقسّم كل طبقة من تلك الطبقات إلى طبقات أخرى، غير أنّ أكثر المؤرّخين درجوا على تقسيم ابن رشيق؛ كالبغدادي والسيوطيّ وغيرهما .

وكان البصريون يستشهدون بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية إجماعًا من غير تفريق ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة، ويرى البغدادي صحة الاستشهاد بكلامها [1] . وأما الطبقة الرابعة فالصحيح عندهم أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا . وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم؛ وهذا الرأي اختاره الزمخشريّ وتبعه الرضيّ؛ حيث نراه يستشهد بشعر لأبي تمام في عدة مواضع من كتابه (شرح الكافية) [2] . وكذلك ركن الدين، على ما سيأتي .

واستشهد الزمخشريّ في كشافه بأبيات لأبي تمام وللبحتريّ؛ فنراه في تفسير الآية (١٨) من سورة البقرة يستشهد بقول أبي تمّام:

ويُصْعِدُ حتّى يظنَّ الجهولُ بأنّ له حاجةً في السماءْ [3].

وفي تفسير الآية (١٩) نراه يستشهد بقول البحتريّ:

يا عارضًا متلفِّعًا ببروده يختالُ بين بروقه ورُعوده [4]

---

1 - ينظر: الخزانة ١/٦ .

2 - وذكره البغدادي في الخزانة: ١/٦ .

3 - ينظر الكشاف: ١/٧٧ .

4 - المصدر السابق: ١/٨٣ .

وفي تفسير الآية (٢٠) نراه يدعم قراءة يزيد بن قطيب (أُظْلِم) بالبناء للمفعول، بشاهد لأبي تمام، وهو قوله:

هما أظلما حالَيَّ ثمت أجليا ظلاميهما عن وجهِ أمردَ أشيب

وعلّق الزمخشري على احتجاجه بشعرٍ لأبي تمام وعلّل له بقوله: «وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه[1]».

وليس هذا فحسب، بل نجد الزمخشريَّ يستشهد ببيت من شعره لم ينسبه وهو قوله:

لا تحسبوا أنَّ في سِربالِه رجلاً ففيه غَيْثٌ ولَيْثٌ مُسْبِلٌ مُشْبِلُ[2]

واستشهد ببعض أبيات لأبي الطيب المتنبي، منها قوله:

فمَرَّتْ غيرَنا فرةٍ عليهمْ تدوسُ بنا الجماجمَ والتَّريبا[3]

1- المصدر السابق: ١/٨٦-٨٧. وقد نقل البغدادي في خزانة هذا النص. ينظر الخزانة ١/٧.

2- ينظر الكشاف: ١/٧٧، ذكره وهو بصدد تفسيره الآية (١٨) من سورة البقرة. وقد أنشد ثلاثة أبيات أخرى من شعره عند تفسيره الآية (٢٦) من نفس السورة في (١/١١٦) من الكشاف.

3- ينظر الكشاف: ١/١٣٨. وهو في ديوان المتنبي ص ٢٠٠. وأنشد للمتنبي أيضًا في مواضع أخرى من الكشاف، منها: ١/١١٣، ٤١٢، ٢/٤٦٥، منه ما هو شاهد للاحتجاج، ومنه ما ذكر لمجرد الاستئناس به.

وثمة مواضع أخرى في الكشاف احتجّ فيها الزمخشريّ بأبيات لأبي تمّام [1] ولأبي نواس [2] .

وبالجملة يمكن القول إنّ الزمخشريّ خالف البصريين ، بل خالف من سبقه من النحويين واحتجّ بشواهد لعدد من شعراء الطبقة الرابعة والخامسة والسادسة ، وتبعه في ذلك الرضي والركن [3] ثم كثير من المتأخرين ممن جاءوا بعدهما .

كان هذا هو موقف علمائنا الأوائل — رحمهم الله تعالى — من الشعر الذي يستشهد به من حيث الإطار الزمنيّ . أمّا من حيث الإطار المكانيّ فنراهم أيضًا قد حدّوا القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ؛ حيث كثر الأخذ عن مجموعة القبائل التي عاشت في وسط الجزيرة العربية وشرقيها ولم يؤخذ عن سائر غربيّها .

وقد حدّد أبو نصر الفارابي هذه القبائل في أوّل كتابه (الألفاظ والحروف) بقوله : "كانت قريش أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وإبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِيَ وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم — في الغريب وفي الإعراب والتصريف — ثمّ هُذَيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن .

---

1 – ينظر الكشاف : ١ (١١٣ ، ٢٦٧) ، ٢/ ٤٩ .

2 – ينظر المصدر السابق : ٢/ ٤٩ ، ٦٤٢ ، ٧٣٨ .

3 – كما سنبيّن في موضعه من هذا البحث .

حضري قطّ ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم "[1] .

وعن علة امتناع الأخذ عن تلك القبائل يقول أبو نصر الفارابي : "فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تَغْلِب ولا من النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم . والذي نقل اللغة واللسان العربيّ عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيّرها علمًا وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب "[2] .

تلك كانت نظرة عامة سريعة عن موقف علمائنا الأوائل من كلام العرب باعتباره مصدرًا مهمًا من مصادر جمع المادة اللغوية والتقعيد لها .

والآن نريد أن نتبيّن موقف علمائنا من الاحتجاج بكلام العرب ومنهجه في الاحتجاج به .

---

1 – الاقتراح ص ٥٦ .

2 – نقلاً عن : الاقتراح ص ٥٦ – ٥٧ .

أولاً: الشعر:

ولكي يتبيّن موقف الركن من الاحتجاج بهذا المصدر المهمّ ومنهجه في الاحتجاج به سوف نهتمّ بمعالجة القضايا التالية، والتي تعدّ بمثابة أسس منهجية عنده، وهي:

أ- شعراء ركن الدين من حيث الإطارين الزماني والمكاني لفترة الاستشهاد، ومناقشة ذلك في ضوء الموقف النظري والموقف العملي لعلماء اللغة والنحو.

ب- دور الشعر في التقعيد النحويّ، ويتمثّل في:

١ - منهجه في ذكر الشاهد الشعريّ، وهل ينسبه إلى قائله؟ وهل يذكره كاملاً أو مبتوراً؟ وهل يكتفي به أو يقرنه بشاهد آخر من مصدر آخر؟

٢ - موقفه من شواهد المتن.

٣ - الصلة بين شواهده وشواهد سيبويه.

٤ - الشواهد ذات الوجوه المتعددة.

٥ - شواهد حرّفها النحاة.

٦ - موقفه من الشاهد مجهول القائل.

٧ - موقفه من الشاهد المخالف لمذهبه النحويّ.

وإليك البيان:

أ- شعراء ركن الدين من حيث الإطار الزماني والمكاني [1] :

أولاً: العدنانيون (وهم عرب الشمال) :

---

1 - اعتمدنا في توزيع الشعراء على قبائلهم على الكتب التالية :

- أدباء العرب في الجاهلية والإسلام، لبطرس البستانيّ .
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهانيّ .
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشيّ .
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسيّ .
- خزانة الأدب للبغداديّ.
- روضة الأدب في طبقات شعراء العرب، لإسكندر إبكاريوس .
- سير أعلام النبلاء، للذهبيّ .
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة .
- طبقات الشعراء، لابن المعتزّ .
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام .
- لسان العرب، لابن منظور .
- معجم أدب الشعراء، للدكتور سامي العاني .
- معجم البلدان، لياقوت الحمويّ .
- معجم الشعراء، للمرزبانيّ .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لكحّالة .
- نسب قريش، للمصعب الزبيريّ .
- وفيات الأعيان، لابن خلّكان .

١- شعراء تميم:

الأشهب بن رميلة[١] ، والأحوص اليربوعيّ[٢] ، والأضبط بن قريع[٣] ، و جارية من بني مازن[٤] ، وجرير[٥] ، وحميد الأرقط[٦] ، وخطام المجاشعيّ[٧] ودَوْسَر بن دهبل القُرَيعيّ[٨] ورؤبة بن العجاج[٩] ، ورجل من بني قُرَيع[١٠] ، وسُحَيم بن وَثيل الرياحيّ[١١] ، والعجاج[١٢] ، وعَدِيّ بن زيد العبَاديّ[١٣] ،

---

1 - ينظر: البسيط: ٢/٣٦ .

2 - ينظر المصدر السابق: ٢/٢١٧ .

3 - ينظر المصدر السابق: ٢/٣٦٢ ، والوافية ص ٣٣٩ .

4 - ينظر البسيط: ١/٢٠٤ .

5 - ينظر المصدر السابق: ١/١٠٩ ، ١٧٩ ، ٢٠١ ، ٣٣٥ ، ٢/٢٢ ، ٢٩ ، ١١١ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٨ .

6 - ينظر المصدر السابق: ٢/٨ .

7 - ينظر المصدر السابق: ٢/١١٧ .

8 - ينظر المصدر السابق: ١/٤٥ .

9 - ينظر السابق: ١/١٦٢ ، ٢/١٤ ، ١٢٩ ، ١٥٠ ، ٢٤٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٢٠ ٣٦٢ .

10 - ينظر السابق: ١/٣٦ .

11 - ينظر السابق: ١/٣٢ ، ٧٥ ، ٢/١٥٩ .

12 - ينظر السابق: ١/٢١٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٢/ ٢٩٥ ، ٣٤٣ . وينظر الوافية ص ٢١٧ ، ٣٢٥ .

13 - ينظر البسيط: ١/٣٦٩ ، ٢/ ٢٣٢ . والوافية ص ١٨١ .

الفرزدق[1]، وقَطَرِيّ[2]، واللعين المنقري[3]، والمخبّل السعديّ[4]، ومسكين الدارميّ[5].

٢- شعراء هوازن[6]:

أمية بن أبي الصلت الثقفيّ[7]، وحِران العود[8]، وخداش بن زهير العامري[9]، والراعي النميريّ[10]، وعامر بن الطفيل العامريّ[11]، والعُجَير السَّلوليّ[12]، وقيس بن الملوّح

---

1 - ينظر البسيط: ١/٨٧، ٦٧، ٣٠، ٢٣٥، ١٧٩، ٣٦٨، و٢/٤٧، ٧٣، ٧٦، ٩٩، ١٥٥، ٢١٧، ٢٨٠، ٣٥٤، والوافية ص ٣٥، ٢٠٨.

2 - ينظر البسيط: ١/ ٢٣١، ٢٩٤. وقطريّ هذا زعيم الخوارج، مات سنة ٧٩ هـ.

3 - ينظر السابق: ٢/ ٢٢١.

4 - ينظر السابق: ١/ ٢٢٣.

5 - ينظر السابق: ١/ ٢٢٤.

6 - ومما يشار إليه هاهنا أنني ذكرت شعراء: ثقيف، وجشم، ونمير، وكلاب. وأدرجتهم ضمن هوازن؛ وذلك لأنهم جميعًا - ومعهم هوازن - ينتمون إلى أصل واحد؛ فهم جميعًا أولاد خصفة بن قيس عَيْلان بن مُضَر بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان.

7 - ينظر البسيط: ١/ ١٤٤، ٢/ ٢٨٩، ٤٥. والوافية، ص ٢٠٠.

8 - ينظر البسيط: ١/ ٢٦٢، ٢/ ٢٢٤، والوافية، ص ٣٠٤.

9 - ينظر البسيط: ١/ ٤٧، ٢/ ٢٤٠.

10 - المصدر السابق: ١/ ١٨٨، ٢٢٣، و٢/ ٢٨٣.

11 - المصدر السابق: ١/ ١١١.

١٢ - المصدر السابق: ١/ ٤٣، ٢/ ٢٣٠.

العامريّ[1] ، ولبيد بن ربيعة العامريّ[2] ، وأبو محجن الثقفيّ[3] ، والمرأة المتمنّية (وهي غريمة[4] بنت همام ، وتعرف بالذلفاء وهي أم الحجاج بن يوسف) ، والنابغة الجعدي[5] ، ابن همام السلولي[6] ، يزيد بن الصَّعْق الكلابيّ[7] ، يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثَّقَفِيّ[8] .

٣- شعراء غطفان[9] :

الحطيئة[10] ، والربيع بن ضبع الفزاريّ[11] والشماخ بن ضرار الذبياني[12] ،

---

1 - المصدر السابق : ١/ ٢٤٧ ، والوافية ، ص ١٣٤ .

2 - المصدر السابق : ١/ ٤٣ ، ٢٦٣ ، و ٢/ ٥١ ، ١٢٩ ، ١٩٦ .

3 - المصدر السابق : ١/ ٣١٩ .

4 - المصدر السابق : ١/ ٢٩٣ .

5 - المصدر السابق : ٢/ ٥٨ .

6 - المصدر السابق : ٢/ ١٩٥ .

7 - المصدر السابق : ١/ ٢٢٤ ، ٢/ ١٥ .

8 - ينظر الوافية ، ص ٢٠٩ .

9 - ومن غطفان : عبس وذبيان . بنو مرة ، وبنو فزارة .

10 - ينظر البسيط : ١/ ٢٤١ ، ٣٧٠ ، و ٢/ ١٢٨ .

11 - ينظر البسيط : ٢/ ١٠٠ .

12 - ينظر البسيط : ٢/ ١٤٠ .

وعنترة العبسي [1]، وابن ميادة [2]، والنابغة الذبياني [3] نهشل بن حريّ [4] .

٤- **شعراء باهلة:** ابن أحمر الباهليّ [5] .

٥- **شعراء غنيّ:** طفيل الغَنَويّ [6] ، كعب بن سعد الغنوي [7] .

٦- **شعراء فهم:** تأبط شرًا [8] (واسمه ثابت بن جابر بن سفيان الفَهْميّ) .

٧- **شعراء عَدْوان:** ذو الإصبع العدواني [9] .

٨- **شعراء سليم** [10] :

---

1 - ينظر المصدر السابق: ١/ ٢٢٦، ٢/ ١٠٢ .

2 - ينظر المصدر السابق: ١/ ٦٨ .

3 - ينظر البسيط: ١/ ٣٤٠، ٣٢١، ٢٧١، ١١٩، و٢/ ٢٧٠، ١٧٨، ٥٩، ٢٣٥، ٣٠٠، ٢٧٨ . الوافية ،ص: ٣٢٢، ٣٠٨

4 - ينظر البسيط: ١/ ٩٠ .

5 - ينظر المصدر السابق ٢/ ٢٢٩ ، وابن أحمر شاعر مخضرم .

6 - ينظر البسيط: ١/ ٩٧ .

7 - ينظر الوافية ،ص ٣١٧ .

8 - ينظر البسيط: ٢/ ١٧٣ .

9 - ينظر السابق: ١/ ٤٤ .

10 - قبيلة سليم من قبائل خصفة . وقد خصصها بحديث مستقل ولم تذكر مع أخواتها وذلك لتميزها وتفردها بظواهر لغوية دون غيرها من أخواتها . وهي قبيلة سكنت الحجاز .

زياد بن واصل [1] ، العباس بن مرداس السلمي [2] مؤرج السلمي [3] .

٩- شعراء بكر وتغلب :

الأخطل التغلبي [4] ، الأعشى [5] ، والأغلب العجلي [6] ، باغت بن صريم اليشكري [7] ، مسعد بن القيسي [8] ، سويد بن أبي كاهل اليشكري [9] ، طرفة بن العبد البكري [10] ، عَلْباء بن أرقم اليشكري [11] ، عمرو بن قَمِيئة [12] ، الفِنْد الزّماني (واسمه شهل بن

1- ينظر البسيط : ١ / ٣٣٠ وينظر الوافية ، ص ١٦٢ .

2- ينظر البسيط : ١ / ٤٤ ، ٢٨٣ .

3- ينظر البسيط : ١ / ٣٢٩ ، والوافية ص ١٦٢ .

4- ينظر البسيط : ١ / ٢٧١ ، ٢ / ٢٨ ، ٣٦ ، ٢٠٠ ، ٢٨١ ، ، والوافية ، ص ١٩٣ .

5- ينظر البسيط : ١ / ٤٨ ، ١٧٩ ، ٢٧٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٤ ، ٢٨/٢ ، ١٥٥ ، ٢٨٦ ، ٣١٥ ، وينظر الوافية ، ص ١٤٣ .

6- ينظر البسيط : ١ / ١٧٧ .

7- ينظر الوافية ، ص ٣٢٤ .

8- ينظر البسيط : ١ / ١٤٩ .

9- ينظر السابق . ١ / ٤٧ ، وينظر كذلك الوافية ، ص ٢٠٠ .

10- ينظر البسيط : ٢ / ١٩٤ ، ٢٦٠ ، ٣٤٦ ،

11- ينظر السابق : ٢ / ٣٢١ .

12- ينظر السابق : ١ / ١٣٨ .

شيبان بن ربيعة)[1] ، القُطامِيّ[2] ، المرقش الأكبر[3] ، أبو النجم العِجْلي[4] ، نهار بن توسعة اليشكري[5] .

١٠- شعراء أسد : الأقيشر الأسدي[6] ، بشر بن أبي خازم الأسدي[7] ، الجميح بن زيد الأسدي[8] حضرمي بن عامر[9] ، سماعة البقاعي[10] ، أبو عطاء السِّندي[11] ، عقيبة بن هبيرة الأسدي[12] ، الكميت[13] ، المرار بن سعيد الفقعسي[14] ، مغلس بن لقيط

1- ينظر الوافية، ص١٤٣ ، والبسيط : ١/ ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٢/ ١٤ .

2- ينظر البسيط : ٢/ ٧٤ ن ١٢٥ ، ٢٣٩ .

3- ينظر المصدر السابق : ١/ ١٣٥ .

4- ينظر المصدر السابق : ٢/ ٥٩ .

5- ينظر السابق : ١/ ٢٩٤ .

6- ينظر السابق : ١/ ٢٧٠ . والأقيشر هذا شاعر إسلامي يحتج بشعره .

7- ينظر السابق : ٢/ ٣٠٨ .

8- ينظر البسيط : ٢/ ٢٩٨ .

9- ينظر السابق : ١/ ٢٧٤ .

10- ينظر السابق : ٢/ ٢٤٧ .

11- ينظر السابق : ٢/ ٢٨٨ .

12- ينظر السابق : ١/ ٣٠٤ ، وعقيبة هذا شاعر جاهلي إسلامي (مخضرم)

13- ينظر السابق : ١ م ٤٧ ، ٢٥٨ ، و٢/ ٢٢٠ . وينظر الوافية، ص١٣٦ .

14- ينظر البسيط : ٢/ ١٣ .

الأسدي[1]

١١- **شعراء قريش:** إبراهيم بن هَرَمة[2] الحارث بن خالد[3]، الشافعيّ[4]، عاتكة بنت زيد[5]، عبد الله بن الزِّبَعْرَى[6]، عبيد الله بن قيس الرقيات[7]، علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-[8]، عمر بن أبي ربيعة[9]، الفضل بن عبد الرحمن القرشي[10].

١٢- **شعراء هُذَيل:** أسامة بن حبيب الهُذليّ[11]، أبو خراش الهُذَليّ[12]، أبو ذُؤيب[13]

1- ينظر السابق: ١/ ٣٧٢، والمرار من شعراء الدولة الأموية.

2- ينظر البسيط: ١/ ١٢٢.

3- ينظر السابق: ١/ ٣١٧.

4- ينظر السابق: ١/ ١٣٦، والوافية ص ٧٢.

5- ٢/ ٣١٤.

6- ينظر البسيط: ١/ ٣٢٤

7- ينظر السابق: ١/ ٤٤، ١٦٤، ٣٠٧، ٢/ ٣٣٩.

8- ينظر السابق: ١/ ٣٦٩.

9- ينظر السابق: ١/ ١٠٠، ٣٥٠، ٢/ ١٣، ١٤، ٢٢٠، ٣٥٠.

10- ينظر السابق: ١/ ٢٠٨.

11- ينظر السابق: ٢٢٣.

12- ينظر السابق: ٢/ ٢٧.

13- ينظر السابق: ١أ ٣٤٦، ٢/ ١٩٦، ٢٨٥، ٣٦١.

ساعدة بن جُؤَيَّة[1] ،سلمى الهُذَلِيّة[2]، الشمّاء الهذلية[3] ،أبو صخر[4] ،المتنخل[5] مالك بن خالد الخناعيّ[6] .

١٣- **شعراء الرّباب**: ذو الرّمّة[7] ، والنمر بن تولب[8] .

١٤- **شعراء كنانة**: أبو الأسود الدؤلي[9]، أبو الطفيل (عامر بن واثلة الكناني)[10]

١٥- **شعراء ضبّة**: ربيعة بن مقروم[11] ، زيد الفوارس بن حصين بن ضرار[12] .

---

1 - ينظر السابق : ١/ ١١٢ .

2 - ينظر السابق : ١/ ٢٠٣ .

3 - ينظر السابق : ١/ ٢٠٣ .

4 - ينظر السابق : ٢/ ٣٣٤ ، والوافية ص٣٢٢ .

5 - ينظر البسيط : ١/ ٣٠٠ .

6 - ينظر الوافية ص ٣٠٣ .

7 - ينظر البسيط : ١/ ٩٩ ، ١٣٥ ، ١٨٤ ، ٢/ ٦٤ ، ١٥٤ ، ٢٣٤ ، ٢٥٠ ، والوافية ص ٢٦٢ .

8 - ينظر البسيط : ١/ ٢٠٢ .

9 - ينظر البسيط : ٢/ ١٨٨ ، ٣٦٣ ، والوافية ص ٢٦٥ .

10 - ينظر البسيط : ١/ ١٤٩ .

11 - ينظر السابق : ١/ ٥٣ .

12 - ينظر السابق / ١/ ٢٢٨ .

١٦- **شعراء مزينة**: زهير بن أبي سلمى المُزَنيّ[١] .

١٧- **شعراء إياد**: أبو دؤاد الإيادي[٢] .

ب- **القحطانيون (وهم عرب الجنوب):**

١-شعراء الأزد (وهم شعراء قبائل: الأوس والخزرج وغسّان وخزاعة)[٣]:

.....الأحوص[٤]، وحسان بن ثابت -رضي الله عنه-[٥]، عديّ بن الرعلاء

---

1 - ينظر السابق: ٢/ ١٩٤، ١٩٨، ٢٦٥، ٢٩٧، ٣٢٦، والوافية ص ٢٧١.

2 - ينظر البسيط: ١/ ٣٢٤، ٢/ ٢٨٧.

3 - ذهب بعض النسابين إلى أنّ خزاعة من العدنانيين من قبائل إلياس بن مُضَر بن نزار بن معدّ بن عدنان. (ينظر أنساب العرب لابن حزم ص ٢٢٧). ومما لاحظته أنّ بعض النسّابين يصنّف الأزد بحسب أماكنهم؛ فيذكر: أزد عمان، وأزد السراة وأزد شنوءة، وأزد غسّان. فالقبيلة الأولى سكنت عمان، والثانية والثالثة سكنتا سراة اليمن والرابعة شربت من ماء غسّان (ينظر: اللهجات العربية في معاني القرآن للفرّاء ص ٧٥).

4 - ينظر البسيط: ١/ ١٢٥، ٣٠٣.

5 - ينظر السابق: ٢/ ٢٤٠، ٢٥٩.

الغسانيّ[1]، عمرو ابن امرئ القيس الخزرجيّ[2]، غسان بن وعلة[3]، أبو قيس بن الأسلت الأوسيّ[4]، قيس بن الخطيم الأوسيّ[5]، كثير عزة الخزاعي[6]، أبو مروان النحويّ[7]، مطرود ابن كعب الخزاعيّ[8].

٢- **شعراء طيّء**: حاتم الطائيّ[9]، أبو زبيد[10]، زيد الخيل[11]، قَسام بن رواحة السّنبسيّ[12]

---

1 - ينظر السابق: ٢/ ٢٨٩.

2 - ينظر السابق: ٢/ ١٣٧.

3 - ينظر السابق: ٢/ ٥٠.

4 - ينظر السابق: ٢/ ٣٧، ٩٠.

5 - ينظر السابق: ١/ ١٠٤.

6 - ينظر السابق: ١/ ١٠١، ٢٠٣.

7 - ينظر السابق: ١/ ٢٨١.

8 - ينظر السابق: ١/ ٤٥.

9 - ينظر السابق: ١/ ١٤٦، ٢١٨، ٢٤٥، ٢/ ٢٣٠.

10 - ينظر السابق: ١/ ١٤٩.

11 - ينظر السابق: ٢/ ٣٤٩.

12 - ينظر السابق: ٢/ ٢٤٥.

٣ – شعراء مذحج: عمرو بن قنعاس [١]، عمرو بن معديكرب [٢]، فروة بن مسيل المرادي [٣]

٤ – شعراء كندة: امرؤ القيس بن حجر الكندي [٤].

٥ – شعراء حمير: يزيد بن مفرّغ الحميري البصري [٥].

٦ – شعراء قضاعة: جميل بن معمر العذري [٦]، عمرو بن عدّاء الكلبي [٧]، ميسون بنت بحدل الكلبية (زوج معاوية وأم يزيد) [٨]، هدبة بن الحشرم العذري [٩].

٧ – شعراء الأزد: الأفوه الأودي [١٠].

---

1 – ينظر السابق: ١/٢٤٩.

2 – ينظر السابق: ١/٢٧٤، ٢/٨، ١٨، ٢٠٠، ٢٧٦.

3 – ينظر السابق: ١/٢٩٨.

4 – ينظر السابق: ١/٩٩، ١٢١، ١٣٩، ٢٧٨، ٢/١٨٦، ١٨٩، ٢٣٥، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩١، ٣٦١.

والوافية ص٥٦.

5 – ينظر البسيط: ٢/٣٩. ذكره ابن سلام في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام.

6 – ينظر السابق: ٢/٥٢.

7 – ينظر السابق: ٢/١١٦.

8 – ينظر السابق: ٢/١٨٨. والوافية ص٢٦٦

9 – ينظر الوافية ص٢٦٦.

10 – ينظر البسيط: ٢/٢٤٩.

٨ – شعراء عربية: الكلحبة العريني[1] .

٩ – ومن شعراء قحطان أيضًا الشاعر عبد الله بن يعرب[2] .

ت – شعراء آخرون[3]:

١ – أبو نواس (١٤٥ – ١٩٨ هـ)[4] .

٢ – الإمام الشافعي، محمد بن إدريس (١٥٠ – ٢٠٤هـ)[5] .

٣ – أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (١٩٠ – ٢٣١)[6] .

٤ – أبو الطيب المتنبي (من مذحج) (٣٠٣ – ٣٥٤هـ.)[7] .

٥ – رجل من بني سلول مولد[8] .

---

1 – ينظر السابق: ٢/ ١٦٩ .

2 – ينظر البسيط: ٢/ ٧٨.

3 – أفردت لهؤلاء حديثًا خاصًا؛ لأنهم خارج الإطار الزماني الذي حدده النحاة لفترة الاستشهاد والتي تنتهي بمنتصف القرن الثاني مع أنهم معلوموا الانتماء القبلي .

4 – ينظر البسيط: ٢/ ١٥٧، ١٩٤، ٣٢٥ .

5 – ينظر السابق: ١/ ١٣٦، والوافية، ص ٧٢، ذكره شاهدًا على أن خبر المبتدأ بعد لولا قد يأتي كونًا خاصًا فلا يحذف .

6 – ينظر البسيط: ١/ ١٢٧ .

7 – ينظر البسيط: ١/ ١٤٩، ١٩٤، ٢٣٧، ٢٩٩، ٢/ ١٥١

8 – وأنشد له بيتًا أنشده سيبويه في كتابه (٢٤/٣) . وهو قوله :

ث- شعراء مجهولون[1] :

- ربيعة بن ثابت[2] .
- عبد الواسع بن أمامة[3] .
- ابنة عيصبة[4] .
- ليلى امرأة سالم بن قحفان[5] .
- الزّناء[6] . .
- مسلم بن معبد الوالبي[7] .

ولقد أمُرُّ على اللئيم يسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

(البسيط : ٢ / ٢٦١) .

1 - لم أستدل على نسبة هؤلاء إلى قبائلهم .

2 - ينظر البسيط : ٢ / ٥٦ .

3 - ينظر البسيط : ٢ / ٢٣٢ .

4 - ينظر السابق : ١ / ٣٢٣ .

5 - ينظر السابق : ١ / ٢٣٤ .

6 - ينظر السابق : ١ / ٨٢ . والزّناء : اسم الملكة الرومية ، وهي ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف . (ينظر اللسان : زيب : ٣ / ١٨٠٢) .

7 - ينظر البسيط : ١ / ٢٧٢ ، وقد ذكرته مع الشعراء مجهولي القبيلة ، مع أنه من والبة ؛ لأني لم أعرف هل هي عدنانية أم قحطانية

والآن ، وبعد هذا العرض لشعراء ركن الدين أودّ أن أشير إلى نقطة مهمة ، وهي أن الهدف من ذكر شعراء عالمنا ركن الدين لم يكن مجرد إحصاء وعدّ ، ولكن الهدف هو التعرف على هؤلاء الشعراء زمانيًا ومكانيًا ، وبيان ما إذا كان الرجل يلتزم بموقف علمائنا الأوائل بالنسبة لفترة الاستشهاد التي حددوها ، وأيضا بالأخذ عن القبائل التي حددوها أم كان له موقف آخر .

ونهتم بداية بالحديث عن نقطتين مهمتين تتعلقان بشعرائه ثم بعد ذلك نوضح منهجه في عرض شواهده . وهاتان النقطتان هما :

- الأولى : موقفه من قضية الاستشهاد بالشعر زمانيًا . ومناقشة ذلك في ضوء الإطار الزماني الذي حدده علماء اللغة الأوائل بمنتصف القرن الثاني الهجري .
- الثانية : القبائل التي استشهد بشعرها ، ومناقشة ذلك في ضوء الإطار المكاني المحدد أيضًا من قبل علماء اللغة الأقدمين .

أولاً : الإطار الزمني لشعراء ركن الدين :

بعد معايشتي التامة لمؤلفات عالمنا ركن الدين النحوية والتي تتمثل في شروحه على كافية ابن الحاجب أقول إنه استشهد بشعر (٢٨) قبيلة بلغ عدد شعراء تلك القبائل عنده (١١٨) شاعرًا، منهم (٨٨) شاعرًا استشهد سيبويه بشعرهم، و(٣٠) لم أجدهم في الكتاب[1].

يضاف إلى هذا شعراء آخرون وعددهم (١٥) شاعرًا، منهم (٤) محدثون منع النحاة واللغويون الأوائل الاحتجاج بشعرهم ولهم حديث مستقل سوف يأتي في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

فمجموع شعراء ركن الدين إذن (١٣٣) شاعرًا، منهم (١٢٨) من شعراء عصر الاحتجاج الذي حدده القدماء بثلاثة قرون؛ قرن ونصف في الجاهلية، ومثل ذلك في الإسلام، وآخرهم إبراهيم ابن هَرَمة المتوفى ١٥٠هـ، والذي عُدّ آخر من يحتج بشعره. وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية[2].

ركن الدين وشعراء ما بعد عصر الاحتجاج:

اتضح لنا من خلال العرض السابق لشعراء ركن الدين أن الرجل قد أنشد لشعراء محدثين من وجهة نظر علماء اللغة والنحو القدماء، حيث أنشد لأبي نواس، وللإمام

---

1 – يبلغ عدد شعراء كتاب سيبويه، نحو (٢٤٠) شاعرًا، وبلغت شواهده (١٠٦١) وذلك طبقًا لإحصائية قام بها الدكتور خالد عبد الكريم جمعة في الكتاب، وهو بصدد إعداد بحثه (شواهد الشعر في كتاب سيبويه).

2 – ينظر طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، وذلك للوقوف على سني وفاة هؤلاء.

الشافعي، ولأبي تمام، ولابن دريد ولأبي الطيب المتنبي، وهؤلاء خارج الإطار الزمني الذي حُدِّد بمنتصف القرن الهجري (١٥٠هـ)؛ حيث توفي أبو نواس ١٩٨هـ، وتوفي الامام الشافعي – رحمه الله – ٢٠٤هـ، وكانت وفاة أبي تمام ٢٣١هـ، وتوفي ابن دريد ٣٢١هـ، وكانت وفاة المتنبي ٣٥٤هـ، أي بعد مرور ما يقرب من قرن وربع على قيام دولة بني العباس.

لكن: إلى أي مدى اعتمد الركن شواهد هؤلاء، وهل كان يذكرها للاحتجاج، أم لمجرد الاستئناس بها؟

أولاً: أبو نواس:

أنشد له الركن ثلاثة أبيات في مواضع متفرقة من كتابه البسيط بيانها كما يلي:

البيت الأول: وهو بيت مشهور ترويه كتب النحو، وهو قوله:

كَأَنَّ صُغْرَي وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِها حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ

وقد ذكر ركن الدين الشطر الأول منه في باب أفعل التفضيل، حيث قال: «وأما قول ابن بَرْهان في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَي وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِها .....

فقد خُطِّئَ؛ لأنه استعمل مجرّدًا من هذه الثلاثة . وأجاب عنه بعضهم بأن (من) زائدة فيكون (كبرى) مضافة إلى ما بعدها ، وحذف المضاف إليه من صغرى[1] .

والذي قاله ابن برهان وخُطِّئ فيه هو أن (صغرى وكبرى) ههنا مؤنث (أصغر وأكبر) في التفصيل ، وخطّأه البعض ؛ لأن التفصيل هنا مجرد من (أل ، ومن ، والإضافة) فكان حقه أن يلتزم فيه الإفراد والتذكير ، ولكنه جاء مؤنثًا مخالفًا للقياس .

ولكن الركن السمس لذلك تأويلاً ومخرجًا ذكره على لسان البعض ، حيث قال : ((وأجاب عنه بعضهم بأن من زائدة ، فيكون كبرى مضافة إلى ما بعدها وحذف المضاف إليه من صغرى)) .

ويكون صغرى وكبرى عنده من قبيل التفضيل المضاف إلى معرفة . وهذا النوع يتطابق في الإفراد والتأنيث ، فتقول مثلا : فاطمة فُضْلَي الزميلات[2] .

---

1 - البسيط : ٢/ ١٥٦ - ١٥٧ .

2 - وهذا تأويل لا بأس به . ولكننا إن أردنا البعد عن التأويل ؛ تيسيرًا على المتعلم فعلينا أن نرجّح ما رجحه أستاذنا عباس حسن ؛ حيث قال في النحو الوافي (٣/ ٤١٠) : ((ومما قيل في دفع هذا العيب - أي الذي عابه النحاة - أن الشاعر لم يقصد التفضيل مطلقًا ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر ، أو أكبر منه ، وإنما قصد صغرى أو كبرى من حيث هي ، لا باعتبار موازنتها بغيرها ، كمن يشاهد طفلة تحاول الركوب فيساعدها ويقول : ساعدتُها لأنها (صغرى) ، أي صغيرة ، وكمن يشاهد سيدة عجوزًا ، فيعاونها على النزول من السيارة ، ويقول عاونتُها لأنها كبرى ؛ أي كبيرة السن ، فليس في المقام ما يدلّ على تفضيل أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر في هذا المعنى .

البيت الثاني : أنشده الركن في كتابه البسيط ، واستدل به على أن النهي قد يسمى أمرًا ، والبيت هو :

نَهَانِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الصِّبَا وَأَمْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُطَاعُ[1]

وأرى أنّ أبا نواس لم يقصد أن يسمّي النهي أمرًا -كما فهمه الرجل- ولكنه يريد أن يقول إنّ أمر أمير المؤمنين مطاع حتى ولو كان بالنهي . وعلى ذلك فلا شاهد في البيت

البيت الثالث : أنشده شاهدًا على أنّ (ثمّ) العاطفة قد تكون بمعنى الواو ؛ وهو قوله (في مدح العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر -عمّ هارون الرشيد :

قُلْ لِمَن سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَد سَادَ قَبلَ ذَلِكَ جَدُّهُ[2]

كان مجردًا غير مقصود منه التفصيل فالأكثر فيه عدم المطابقة . واعتمادًا على هذا السبب في المطابقة يخرّج بيت أبي نواس السالف ، ومثله قول العلماء العروضيين (فاصلة صغرى وكبرى) خلافًا لمن جعله لحنًا . وهذا دفع حق . وهو خير من القول بأن في الكلام حذفًا وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم وإدخالهما في قسم آخر من أقسام (أفعل) التفضيل كقسم المضاف إلى معرفة ، بحيث يؤدي إلى الحكم بصحتهما ، وأن الأصل : كأن صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا -أي التأويل- مما لا داعي له أ . هـ) . ويقول الأشموني في هذا الموضع ، ما نصه : « . . . وإذا صح جمع (أفعل) التفضيل ، لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ : كأن صغرى وكبرى فقاقعها . . صحيحا أ . هـ)

1 - ذكره ركن الدين في البسيط : ٢ / ١٩٤ . وهو من أبيات لأبي نواس أولها :

أعاذِلُ بعتِ الجهلَ حيثُ يباعُ وأبرزتُ رأسي ما عليه قِناعُ

(ينظر الديوان ، ص ١٢) .

2 - أنشده ركن الدين في البسيط : ٢ / ٢٢٥ . وقد سقط من شطره الثاني لفظة (قد) .

- ثانيًا : الإمام الشافعيّ :

استشهد الرجل ببيت للإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ) - مع أنه ليس من شعراء عصر الاحتجاج - وهو قوله في كتابه (البسيط)[1] : "ومنه - أي : مما يجب فيه ذكر الخبر بعد لو - قوله :

ولولا الشِعْرُ بالعُلماء يُزْري لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيد[2]

ويرى كثير من العلماء أنّ كلام الإمام الشافعيّ حجة في اللغة ؛ جاء في الاقتراح[3] ما نصّه : "ومما يعتمد عليه في ذلك مصنّفات الإمام الشافعي - رضي الله عنه - فقد قال ابن شاكر في مناقبه : حدّثنا أحمد بن غالب ، حدّثنا عمر بن محسن الحراني ، حدّثنا محمد بن أحمد الهرويّ ، حدّثنا زكريا بن يحيى الساجي ، حدّثنا جعفر بن محمد ، قال : قال أحمد بن حنبل : كلام الشافعيّ في اللغة حجّة" .

---

1 - ١/١٣٦ .

2 - ولم ينسبه في البسيط ، ونسبه في الوافية ص ٧٢ . وذكره شاهدًا على أنّ خبر المبتدأ بعد لولا قد يكون خاصًّا . والبيت في ديوان الشافعيّ ص ٧٣ .

3 - ص ٥٧ .

ثالثًا : أبو تمّام :

استشهد ركن الدين بشاهد لأبي تمام ؛ وذلك على جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين وشبّه أحدهما بالآخر ، فبعد أن ذكر قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

قال : " ومنه قول أبي تمّام :

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ : . . . . . [1]

فقد اعتمد ركن الدين بيت أبي تمام المذكور وعدّه شاهدًا في موضعه ، وقد ذكره تقوية لشاهد آخر مشهور ترويه معظم كتب النحو ، وهو البيت المذكور قبله .

وهذا يؤكّد لنا أنّ أبا تمّام عند ركن الدين ممن يوثق بكلامهم ويُحتجّ به وينجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ؛ عملاً بمقولة الزمخشريّ الشهيرة : " . . . وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا

---

1 - صدر ، وعجزه :

. . . . . وأَرْيُ الجَنَى اشتارته أيدٍ عواسلُ

وهو واحد من أبيات عشرة في وصف القلم ؛ من قصيدة في مدح محمد بن عبد الملك الزيات .

واللعاب : ما يسيل من الفم . والأريُ : ما لزق من العسل في جوف الخلية . والجنى : العسل . واشتارته : استخرجته . والعواسلُ : جمع عاسلة وهي مستخرجة العسل .

ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة . فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه "[1] .

رابعًا أبو الطيب المتنبي:

أمّا عن موقف الرجل من شعر أبي الطيب فإننا نراه ينشد له أربعة أبيات في أربعة مواضع من كتابه البسيط ، وإليك الإيضاح:

١- في الجزء الأول ص ١٤٩ أنشد له عجز بيت وهو:

..... فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا[2]

وأنشده شاهدًا على أنّ (لا) لا تختصّ بالنكرة وإنما قد تدخل على المعرفة[3] .

---

1 - الكشاف : ١/ ٨٦ – ٨٧ .

2 - وصدره:

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى .....

والبيت من قصيدة طويلة لأبي الطيب (في ديوانه ص ٤٧١ – ٤٧٧) ، ومطلعها قوله :

كفى بك داء أن ترى الموت شافيًا وحسبُ المنايا أن يكنّ أمانيا .

والبيت أنشده ابن الشجري في أماليه (١ / ٢٨٢) وابن هشام في المغني (رقم ٤٠٠) وفي شرح القطر (رقم ٥٢ – ص ١٤٥) وفي شرح الشذور (رقم ٩٤ – ص ١٩٨) .

3 - ريجيء اسم (لا) معرفة قليل عند ابن جني وليس شاذًا ، ووافقه ابن الشجري في أماليه (١ / ٢٨٢) . وتابعهما أبو حيان ، وكذلك ابن هشام في شرح الشذور (ص ١٩٧ – ١٩٨) . وذكر ركن الدين أنّ ابن الخشّاب قد أنشد البيت شاهدًا على جواز ذلك .

٢ – وفي الجزء الأول (ص ١٩٤) أنشد له بيتًا آخر، وهو قوله:

هذي برزتِ لنا فهجتِ رسيسًا ..... [1].

وإذا نظرنا إلى موقف جمهور النحاة من هذه القضية – أعني مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة – وجدناه موقفًا غريبًا؛ إذ إنهم يمنعون ذلك ويفرّقون في الحكم بين ما ورد من شواهد عن شعراء عصر الاحتجاج وما ورد عن غيرهم من شعراء ما بعد ذلك العصر السعيد الحظّ؛ فإذا جاء ذلك الشعر عن العرب الذين هم داخل فترة الاستشهاد فهو شاذٌّ لا يقاس عليه وربما يلجأون إلى تأويله. أمّا إذا ورد عن غيرهم ممن منعوا الاحتجاج بكلامهم؛ كأبي الطيّب وغيره فهو خطأ مردود عليهم. والحق أنّ ما ذهب إليه ابن جنّي وابن الشجري وأبو حيان وابن هشام – في أحد قوليه – خير من مذهب جمهور النحاة؛ فهؤلاء يرون جواز مجيء اسم (لا) هذه معرفة غير أنه قليل ولا يحكمون عليه بالشذوذ معتدين بما ورد عن العرب من شواهد. ولكن جمهور النحاة لا يجيزون ذلك غير آبهين بكثرة الشواهد التي تؤيّد ذلك. وعلى ذلك فنحن نتفق في الرأي مع ما ذهب إليه ابن جني ومن تابعه وعلينا أن نقرّ مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة كما يجيء نكرة مع الاعتراف بأنّ الأكثر والأشهر أن يرد اسمها نكرة. وعلينا أن نثبت هذه القاعدة بما ورد عن العرب الفصحاء ممن يوثق بكلامهم؛ حيث إنه قد ورد في جملة صالحة من الشعر العربي، منها قول المتنبي المذكور، ومنها أيضًا قول النابغة الجعديّ:

وحلّت سوادَ القلبَ لا أنا باغيًا ... سواها ولا عن حبّها متراخيا

وينبغي القياس على ذلك. ولا يحقّ لنا أن نردّ بيتًا للمتنبي أو لغيره من الفصحاء الذين جاءوا بعد عصر الاستشهاد وبخاصّة إذا وافق كلامهم كلامَ من يحتجّ بشعرهم ممن هم شعراء ذلك العصر السعيد الذي حدّده النحاة واللغويون بثلاثة قرون.

1 – هذا صدر وعجزه:

..... ثمّ انثنيتِ وما شفيتِ رسيسًا

والبيت من قصيدة طويلة لأبي الطيب يمدح بها أبا بكر محمد بن رزيق الطرسوسيّ. وهو في ديوانه ص ٥١.

وقد أنشده شاهدًا على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند الكوفيين؛ يقول: "وأما عند الكوفيين فقد يجوز حذفها عن اسم الإشارة؛ كقولهم "هذا أقبلْ" على تقدير النداء، كقوله تعالى: (أنتم هؤلاءِ تقتلون أنفسكم)، وكقول المتنبّي:

هذي برزتِ لنا فهجتِ رسيمًا .....

وتمشيًا مع مذهبه البصريّ لجأ إلى التأويل؛ فتراه يقول: ويمكن أن يجاب عن الآية بأنّ (هؤلاءِ) منصوب بإضمار (أعني). ويكون (أنتم) مبتدأ. و(تقتلون): خبره. وعن قول المتنبّي بأنّ (هذي) إشارة إلى مصدر (برزت)؛ أي: هذه البرزة برزتِ لنا؛ فعلى هذا يكون منصوبًا على المصدر[1].

٣- والشاهد الثالث: أنشده ركن الدين في باب الحال، واستدل به على أن الحال قد يأتي جامدًا وليس شرطًا مجيئه مشتقًا. وعاب على من تكلف

---

1 - البسيط: ١/ ١٩٥. ويختار الشيخ ناصيف اليازجي مذهب البصريين - وإن كان لا يرفض مذهب الكوفيين - وذلك وهو بصدد شرحه للبيت، حيث يقول: "هذي: تابعة عن المرأة؛ أي: هذه البرزة برزتِ. ويحتمل أن تكون منادى محذوف الأداة؛ أي: ياهذي..."

(العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ص ٥).

في تأويل اشتقاقه ؛ قال في البسيط [1] : ((اعلم أن أكثر النحويين اشترطوا في الحال كونها مشتقة ، بحيث إن وجدوا شيئاً غير مشتق تكلفوا في اشتقاقه وقالوا إنها في تقدير المشتق . والمصنف قال لا يحتاج إلى تكلف اشتقاق ؛ لأن تكون الحال مشتقة ، فإن كل ما دلَّ على هيئة الفاعل أو المفعول صحَّ أن يكون حالاً ، سواء كانت مشتقة أو لم تكن ، كقول أبي الطيب :

بَدَتْ قمرًا ومالت خُوطَ بَانٍ وفاحتْ عنبرًا وَرَنَتْ غزالاَ

وعضد هذا الشاهد بشاهد قرآني ، وهو قوله تعالى : ((هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً)) [2]

٤ - البيت الرابع الذي أنشده الركن لأبي الطيب هو قوله :

إبْعَدْ بَعِدتَ بَيَاضًا لا بياض له لأنتَ أسودُ في عيني من الظُّلَمِ [3]

حيث أنشد الشطر الثاني منه شاهدًا على مجيء أفعل التفضيل من الألوان عند الكوفيين . وحكم عليه بالشذوذ ، ولم يردّه به بحجة أن صاحبه من شعراء ما بعد

---

1 - ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨ .

2 - سورة الأعراف : من الآية : ٧٣ .

3 - البيت ثاني بيت من قصيدة طويلة لأبي الطيب ، وهي في ديوانه ص ٣٠ ، مطلعها :

ضَيْفٌ أَلَمَّ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمِ السَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللِّمَمِ

عصر الاحتجاج، ولكنه اعتدّ به وجعله مما يحتج به، إلا أنه خالف مذهبه البصري فحكم عليه بالشذوذ وعدم القياس عليه، شأنه في ذلك شأن البيت الجاهلي الذي يخالف مذهبه.

كان هذا هو موقف عالمنا ركن الدين من الاحتجاج بشعر هؤلاء، تعرّفنا من خلاله موقف غيره من النحاة المتأخرين[1] المتفقين معه في الهُوِيَّة؛ أعني: ممن أنشدوا تلك الشواهد في كتبهم، كابن عصفور وابن هشام والأشموني.

وقد تبين مما عرضناه أنها لم تكن مجرد أمثلة، بل كانت شواهد في بابها ركن الدين — رحمه الله.

ثانيًا: الإطار المكاني لشعراء ركن الدين:

ذكرنا فيما سبق أن ركن الدين احتجّ بأبيات لشعراء من (٢٨) قبيلة، وهذا يعني أنه لم يكتفِ بالأخذ عن القبائل الست التي حددها علماء اللغة والنحو الأوائل ونصّ عليها أبو نصر الفارابي، وهي: قيس وتميم وهذيل وكنانة وطيء، وعلى رأسها قريش، ولكنه بالإضافة على ذلك أخذ عن غيرها من القبائل التي صرّح بعدم جواز الأخذ عنها؛ فنراه يأخذ من قضاعة وينشد لأربعة من شعرائها، وهم: جميل بثينة

1- لا أقصد المتأخرين عنه، بل أقصد المتأخرين بصفة عامة وهو واحد من بينهم.

وعمرو بن عدّاء الكلبي ، وميسون بنت بَحْدل الكلبية ، وهُدْبَة بن الخَشْرَم .

ونراه أيضا يأخذ عن غسّان وإياد ؛ حيث أنشد لشاعر غساني وهو عَدِيّ بن الرَّعَلاء ، ولآخر إيادي وهو أبو دُؤاد ، وقد نصّ الفارابي على أن الأوائل امتنعوا عن الأخذ من لغتها بدعوى أنها مجاورة لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية .

ونراه أيضًا يأخذ لغة بكر وتَغْلِب ، مع أن اللغويين قد نقل عنهم امتناعُهم عن الأخذ عنهم بحجّة أن الأولى مجاورة للنَبَط والفرس ، والثانية مجاورة لليونانية .

وأخذ عن أزد عمان ، وقد نصّ الفارابي على أن اللغويين الأوائل تركوا الأخذ عنها ؛ لأنها مخالطة للفرس والهنود .

وتتفرع هذه القبائل التي ذكرناها إلى قبائل أخرى كثيرة لتصل إلى ثمانية وعشرين قبيلة كما قلنا ، فمثلاً نجد من تفريعات قيس : سليم (وهي حجازية) وهوازن ، وثقيف ، وغطفان ، وباهلة ، وغَنِي ، وفَهْم ، وعَدْوان ، وكذلك تتفرع تميم وغيرها من القبائل .

لكن التساؤل الآن : هل اكتفى علماء اللغة والنحو الأوائل بالأخذ من تلك القبائل الست التي نص عليها الفارابي في كتابه ، أم كان لهم موقف آخر ؟

أقول : إنّ ما ذكره الفارابي في كتابه ، ونقله السيوطي [1] يمثل الموقف النظري الذي حكى عن علمائنا الأوائل – رحمة الله عليهم – ولكن الواقع اللغوي يؤكد أن هؤلاء العلماء لم يكتفوا بهذه القبائل الست عندما أرادوا أن يدوّنوا لغتهم ، ولكنهم عمدوا إلى أن يأخذوا أكثر لغتهم من تلك القبائل الست الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية وأن يأخذوا بعضها من لغات القبائل الفصيحة القريبة منها . وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك ؛ ففيه بجوار لغات القبائل الست المذكورة لغات قبائل أخرى [2] .

---

1 – وهو قول الفارابي : ((. . . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا من النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهنود والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهنود والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم الهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم)) (الاقتراح : ٥٦ ، ٥٧) .

2 – ينظر على سبيل المثال لا الحصر : الكتاب : ج١ / ٣٠ ، ٥٧ ، ٥٣ ، ١ / ١٢٢ ، ١٤٦ ، ٢٧٧ ، ٣١٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٤٣١ . ج ٢ / ٧١ ، ٤٥ ، ١٤٩ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٢٩١ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٤١٣ ، ج٣ / ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٥ ، ٨٦ ، ٢٩١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٤٢ ، ٦٠٠ ، ج٤ / ٣٠ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١١ ، ٣١٢ ، ٤٤٠ .

وكذلك في غيره من كتب النحو واللغة[1] .

ولعل الذي دفع أبا نصر الفارابي إلى هذا القول ما رآه من أن نحاة ولغويي مدرسة البصرة — وهم سابقون على نظرائهم الكوفيين[2] كانوا متحفظين كثيرًا في الأخذ عن العرب محتاطين لذلك ، وأنهم وضعوا ضوابطَ وشروطًا لابدّ أن تتوافر فيمن تؤخذ عنهم اللغة ، وإن أدى ذلك إلى قلة المادة اللغوية التي يجمعونها ، بالقياس على المادة اللغوية التي جمعها الكوفيون فيما بعد[3] .

فالبصريون كانوا أقلَّ رواية وأغزرَ قياسًا ، ولكنّ الكوفيين كانوا أكثرَ روايةً وأقلَ قياسًا

والواقع أن البصريين بقلة ما أخذوه من القبائل الأخرى المجاورة للقبائل الست الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية قد فوّتوا على لغتهم الشيء الكثير من المادة اللغوية ، الذي كان

1- ينظر على سبيل المثال : معاني القرآن للفراء : ج١ /٩١، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٧١، ٣٢٢، ٣٢٣، ج٢/١٦٤، ١٨٣، ١٨٤ ، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٨٩، ٣٠٦، ج٣/ ٢٧٤، ٢٨٦ . والمقتضب : ج١/٣٧، ٩٠، ٢٠٨، ٢٦٩، ج٣/٢٥، ٤٩، ١١٥، ٣٦٤ وينظر المنصف : ٢/٢٣٢، وسر الصناعة : ١/ ٢٢٣، ٢٤٦، والكشاف : ١/ ٤٢٨ ، والهمع ١/ ٤١ .

2- الذين نقلوا اللغة واللسان العربي من القبائل العربية وأثبتوها في كتاب وصيروها علما وصناعة هم أهل البصرة وأهل الكوفة فقط من بين أمصار العرب ، كما قال الإمام السيوطي في الاقتراح (ص ٥٧) .

3- وكان البصريون يفتخرون على الكوفيين ، ويقولون : نحن نأخذُ اللغة عن حَرَشَةِ الضِّبَابِ وأكَلَةِ اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ . (ينظر الاقتراح : ٢٠٢) .

– بلا أدنى شك – سيُيَسِّرِي قواعد لغتهم ويجعلها أكثر استقرارًا مما هي عليه الآن ؛ لأن اللغات كلها على اختلافها حجة كما صرح بذلك أبو الفتح بن جني [1] .

والآن نريد أن نتعرف منهج ركن الدين في شواهده ، وذلك بمعالجة عدة قضايا يتضح من خلالها هذا المنهج .

توثيق الشاهد عند ركن الدين :

شواهد ركن الدين موثقة إلى حد كبير ، وهذا التوثيق عنده يأخذ أشكالاً متنوعة ؛ فقد يوثقها بالنص على أنها من شواهد الكتاب ، وقد يوثقها بروايتها عن واحد من علماء العربية ، وقد يوثقها بنسبتها إلى أصحابها .

فشواهده التي هي من شواهد سيبويه ينص عليها ؛ بأن يأتي بعبارات تؤكد ذلك منها : «كبيت الكتاب» ، و«عليه بيت الكتاب» . . . إلخ

ولا شك أن شواهد سيبويه أصح الشواهد على الإطلاق باعتراف جميع العلماء ، مما جعل الركن يفتخر بها ويفضلها على غيرها من الشواهد . وقد كان الركن سبّاقًا في ذلك ، وبعده جاء البغدادي المتوفى ١٠٩٣هـ وتلقف الفكرة منه ، وكان ينص على

---

1 – ينظر الخصائص : ٢/ ١٠ ، وينظر كذلك الاقتراح : ٦٤ . وفي القرآن نفسه لغات شتى أكثرها من قلب شبه الجزيرة ، وبعضها مما أحاط القلب . وهذه اللغات هي ما عبر عنها بالأحرف السبعة في الحديث الشريف : ((أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ)) . وقد سبق الحديث عنه في صدر هذا الكتاب .

شواهد الرضي الموجودة في الكتاب وهو بصدد شرح شواهد شرح الكافية، للرضي ويعلل لذلك بقوله: «ولكون أبياته أصحّ الشواهد -يقصد أبيات الكتاب- التزمنا في هذا الشرح أن ننص على ما وجدناه فيه بيّنا بيّنا، ونميّزها عن غيرها؛ ليرتفع شأنها ويظهر رجحانها»[1].

وشواهد الكتاب عنده كثيرة، نذكر منها على سبيل التمثيل قول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ كَسيوفِ الهندِ قد عَلِموا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[2]

وقد أنشده شاهدًا على دخول (أن) على الاسم، ونصّ على أنه بيت الكتاب[3].

وكذلك قول الآخر:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا ... يأتيهمُ من ورائهم نَطَفُ[4]

يضاف إلى ذلك أن عنده شواهدَ أخرى لم ينص على أنها من أبياته سواء كانت معلومة القائل أو مجهولته.

1- خزانة الأدب: ١/ ١٧.

2- ينظر الكتاب: ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ٤٥٤.

3- ينظر الوافية، ص ٣١٦.

4- ينظر البسيط: ٢/ ١٣٩، والكتاب: ١/ ١٨٦ ن ٢٠٢. هذا وفي كتابه (البسيط) مواضع كثيرة قد استشهد فيه بأبيات في شواهد سيبويه ونص على ذلك، وإليك الإحالة إلى بعضها: ١/ ٩٠، ٢٢٣، ٢٥٢، و٢/ ٣٩، ٤٠، ١٣٧، ٢٠٠، ٢٤٠.

ومن النوع الأول – على سبيل التمثيل لا الحصر – قول حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا [1]

وقول العجّاج :

يركب كلّ عاقر جمهور

مخافةً وزعلَ المحبور

والهول من تهوّل الهبور [2]

ومن النوع الثاني قول الشاعر :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ [3]

وقول الآخر :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَحَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ [4]

وقول الآخر :

1- ينظر البسيط: ١/ ٢١٩ ، والكتاب: ١/ ٣٦٨ ، ٣/ ١٢٦ .

2- ينظر البسيط مواضع أخرى من شواهد سيبويه التي لم ينص عليها ركن الدين ومنها : ١/ ٢٤٧ ، ١٦١ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، و ٢/ ٨ ، ١٢ . . . الخ .

3- البسيط : ١/ ٩٦ ، الكتاب ١/ ٢١٠ .

4- ينظر البسيط : ٢/ ١٣٠ ، والوافية ، ص ٢٣٩ ، وينظر الكتاب : ١/ ١٩٢ .

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[1]

وقول الآخر:

وَكُنْتَ أُرَي زَيْدًا كما قيل سَيِّدًا إِذَا إِنَّه عَبْدُ الْقَفَا واللهَا زِمِ[2]

ونراه يوثق بعض شواهده بروايتها عن واحد من علماء العربية، ومما يوضح ذلك قوله: «الجر بلعل شاذٌّ – كما روي (أبو) سعيد السيرافي[3] عن ابن دريد في شرح الكتاب شعرًا:

وَدَاعٍ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[4]

ويقول في موضع آخر: «ومما أنشده في ذلك أبو علي الفارسي:

تركتني حينَ لا مالٌ أعيشُ بِهِ وحينَ جدَّ زمانُ الناسِ أو كلبا

وفي موضع ثالث يقول: «ومنه قول الشاعر، أنشده أبو علي . . .[5]».

1- ينظر البسيط: ٢/ ٣١٨، والوافية، ص ٣١٦، والكتاب: ٢/ ١٣٥.

2- ينظر البسيط: ٢/ ٣٠٢، والوافية ص ١١، والكتاب: ٣/ ١٤٤

3- في النسخة التي اعتمدت عليها من كتاب الوافية، وهي التي طبعت في سلطنة عمان بمراجعة عبد الحفيظ شلبي سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، جاء: «(سعيد السيرافي)» وبعد الرجوع إلى نسخة خطية موجودة بمكتبة الجامعة تبين أنه أبو سعيد السيرافي. وقد سقط (أبو) من النسخة المطبوعة.

4- ولهذا الشاهد حديث آخر.

5- البسيط: ١/ ٢٢٨.

وفي موضع رابع يقول: «أنشد أبو عبيد . . .[1]».

وثالثًا نراه يعتمد في توثيق بعض شواهده على نسبة الشاهد إلى صاحبه؛ فقد كان ينسب بعض شواهده؛ حيث أنشد لحسان بن ثابت[2] منسوبًا ولغيره كذلك: كامرئ القيس[3]، والإمام الشافعي[4]، وذي الرمة[5]، والفرزدق[6]، وزهير[7]، والنابغة[8]، والكميت[9]، وطرفة[10] وعنترة[11]، والأعشى[12]، والمرار

1-السابق: ٢/١١٦.

2-البسيط: ٢م٢٤٠، والوافية، ص٢٨.

3-ينظر البسيط: ٢/١٨٩، ٢٩١ والوافية ص٥٥.

4-ينظر الوافية، ص٧٢.

5-ينظر الوافية، ص١٥٦، والبسيط: ١/١٨٤.

6-ينظر الوافية، ص١٥٦، والبسيط: ١/٣١٣، ٢٣٥.

٩-ينظر الوافية، ص٢٧١.

8-ينظر السابق: ص٣٠٨.

9-ينظر البسيط: ٢/٢٢٠.

10-ينظر السابق: ٢/٨١.

11-ينظر السابق: ٢/١٠١.

12-ينظر السابق: ١/٣٢٤، ٢/١٥٥.

الفقعسي [1] والربيع بن ضبع الفزاري [2] . . . وغير هؤلاء ممن يطول الكلام بذكرهم

لكن : ما هي طريقة ركن الدين في الاستشهاد بالشاهد الشعري هل كان يكتفي بذكر جزء من البيت يحتوي على موضع الشاهد ، أم كان يذكر البيت كاملاً ؟

ركن الدين لم يكن ينهج في ذلك منهجًا مطردًا ؛ فنراه في بعض الأحيان يذكر البيت كاملاً ، وفي بعضها يذكر شطرًا منه ، وفي أحيان أخرى يذكر قطعة منه قد تكون أقل من نصفه ، وقد تكون أكثر من النصف .

فمن أمثلة النمط الأول الذي يذكر كاملاً ، قول الشاعر :

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

وذكره شاهدًا على زيادة (إنْ) المكسورة المخففة بعد (ما) لتأكيد النفي [3] .

ومنه أيضًا قول الآخر :

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي

فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

1- ينظر السابق : ١ / ٣٧٢ .

2- ينظر السابق : ٢ / ٢٣٠ .

3- ينظر الوافية ن ٣٢٤ .

وأنشده شاهدًا على أن إعمال (أن) المفتوحة المخففة في ضمير الشأن المذكور — وهو الكاف — مسموع عن العرب، وإن كان شاذًا[1].

وثَمَة مواضع أخرى قد ذكر فيها البيت كاملاً، ونكتفي بالإحالة إليها في الحاشية[2] **وقد يكتفي بذكر شطر من البيت يكمن فيه موضع الشاهد**، ومن أمثلة ذلك أنه أنشد عجز بيت شاهدًا على زيادة (أن) بعد الكاف، وهو قول الشاعر:

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[3]

وفي بعض الأحيان نراه يكتفي بذكر قطعة من البيت؛ فنراه يكتفي بقول الفرزدق:

..... إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[4]

شاهدًا على تأخير الفاعل إذا كان محصورًا فيه بإنما.

هذه بعض نماذج أتينا بها للتمثيل لا الحصر.

1- ينظر المصدر السابق: ٣١٥.

2- في الوافية: ٣٥، ٤٨، ٥٣، ٦٧، ٧٧، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٢٥، ١٤٢، ١٥٠، ١٦٢، ١٧١، ٢٣٩، ٣٠٤، ٣١١، ٤٢٢، ٣١٧، ٣٣٩. وفي البسيط مواضع كثيرة، لكن نكتفي بما ذكرناها خشية التطويل.

3- ينظر الوافية، ص ٣٢٤. وهو عجز وصدره:

ويومًا تلاقينا بوجه مقسم

4- ينظر البسيط: ١/ ٨٧. والبيت بتمامه:

أنا الذائدُ الحامي الذمار وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا ومثلي

موقف الركن من الشاهد المخالف لمذهبه النحوي :

الشاهد المخالف إما أن يكون شاهدًا كوفيًا ن أو شاهدًا لبصريّ خرج عن نهج أسلافه البصريين ، كما هو شأن الأخفش والمبرد – في الغالب .

وهذا الشاهد عند ركن الدين إما أن يكون شاذًا ، ويقصد بالشذوذ ههنا الشذوذ القياسي ، وقد يكون قليلاً ، وقد تكون روايته ممنوعة عند ركن الدين والبصريين وله رواية أخرى عندهم ، وقد يحكم بأنه مجهول القائل فلا حجة فيه . وإليك طائفة من تلك الشواهد :

١ – قول الشاعر :

تَجَانَفُ عَنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وهذا البيت انشده بعضهم شاهدًا على أن (سوى) يجوز إجراؤها مجرى (غير) في وقوعها غير ظرف . وهو يرى انه لم يسمع فيها إلا النصب على الظرفية ، كما هو مذهب سيبويه .

وعلّق على هذا البيت بقوله : ((وهو عند الأولين شاذ لا يقاس عليه)) [1] .

ويقصد بالأولين نحاة البصرة الأوائل .

---

1 – الوافية ، ص ١٤٣ .

٢ – وقول الشاعر :

فَلا وَاللهِ لا يُبْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيد

وقد أنشده المبرد محتجًّا به على جواز دخول (حتى) على الضمير، ولكن الركن تبعًا لمذهبه البصري يرى أن (حتى) لا تدخل إلا على اسم ظاهر فقط . وعلق على هذا البيت بقوله : ((وهو شاذ عند الأولين)) [1] .

٣ – وقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

أنشده دليلاً على إعمال (أنْ) المفتوحة المخففة في ضمير الشأن المذكور [2] ، وهذا الحكم عنده شاذ من حيث القياس ؛ فلا يقاس عليه ، لكنه مسموع تثبت به القاعدة .

٤ – وقول الشاعر :

بِاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

---

1 – الوافية ، ص ٣٠١ ، والبسيط : ٢ / ٢٧٩ ز والبيت مجهول القائل ، قال عنه أبو حيان : لعل هذا البيت مصنوع . وهذا الحكم نفسه قد أصدره الركن على قول عمرو بن معد يكرب :

وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلا الفَرْقَدَانِ

الذي أنشده دليلا على جواز حمل (إلا) على الصفة مع جواز الاستثناء ؛ أي : غير الفرقدين ، وذلك عند قوم من النحاة . (ينظر البسيط : ١ / ٢٧٤) .

2 – ينظر الوافية ، ص ٣١٥ ، والبسيط : ٢ / ٣١٦ .

أنشده شاهدًا استدل به الكوفيون على دخول (إنْ) المخففة من الثقيلة على الأفعال العاملة وكذلك غير العاملة[1]، ولكن البصريين ومعهم الركن يرون أنها لا تدخل إلا على الأفعال العاملة. وهذا الشاهد عندهم لا حجة فيه؛ لأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء[2].

٥ – وقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

الذي تمسك به المازني والمبرد، عندما أجازا تقديم التمييز على العامل الذي هو الفعل. ولكن ركن الدين البصري له رأي آخر بالنسبة لهذا الشاهد؛ حيث يقول: «... والجواب عنه أن الرواية ممنوعة، بل الرواية هكذا ... وَمَا كَادَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تطيب[3]».

---

1 – المقصود بالأفعال العاملة ههنا الأفعال الناسخة مثل: كان وأخواتها (ومن أخواتها: أفعال المقاربة، وما يتصل بها) ومثل ظن وأخواتها. ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافيًا، مثل (ليس)، ولا منفيا، مثل: ما كان، ما زال، ما برح، لن أبرح، لن أفتأ ... وأن يكون غير داخل في صلة، مثل: ما دام ونحو اللام في خبرها. ومن ذلك قول أعرابي لأحد الفتيان: رحم الله أباك، إن كان ليملأ العين جمالاً، والأذن بيانًا. وقوله تعالى: في سورة القلم آية (٥١): «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك» ومثله: «إن وجدنا المنافق لأبعد من إكبار الناس وتقديرهم» وما خالف ذلك من المسموعات فهو شاذ لا يقاس عليه.

2 – الوافية، ص ٣١٤، والبسيط: ٢/ ٣١٤.

3 – الوافية، ص ١٣٤.

واعلم أنه ليس معنى ما ذكرنا أن الرجل لا يحترم ما سمع عن العرب ؛ فالرجل يحترم المسموع عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، ويؤكد هذا أن السماع عنده هو الأصل الأول من أصول النحو كما ذكرنا وعليه المعوّل في التقعيد النحوي ، ولكنه كعادة أسلافه البصريين يحتاط في الأخذ عن العرب ، ولهم مقاييسهم الخاصة في ذلك وهم لا يثقون فيما يأخذه الكوفيون ويحتجون به ، ويرون أن الشعر بالكوفة أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله[1] ؛ فإذا تأكد لديهم صحة الشاهد الكوفي أقروه وجعلوه شاذًا لا يقاس عليه أو جعلوه من قبيل الضرورات ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

---

1 – قال أبو الطيب اللغوي في (مراتب النحويين ، ص ٧٤) ، : "الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ، ومنسوب إلى من لم يقله . وذلك بيّن في دواوينهم" .

وجاء في الاقتراح ص ٢٠١ ما نصّه : "اتفقوا على أن البصريين أصحّ قياسًا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذّ . والكوفيون أوسع رواية ، قال ابن جني : الكوفيون علامون بأشعار العرب مطّلعون عليها" .

ونقل السيوطي عن الأندلسي في (شرح المفصل) ، قوله "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوّبوا عليه ، بخلاف البصريين . قال : ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز ، وباعة الكوامخ" . (الاقتراح ، ص ٢٠٢)

الذي تمسك به الكوفيون دليلاً على جواز العطف على الضمير المتّصل دون أن يؤكّد بمنفصل . والبصريون يمنعون ذلك ، ولابد أن يؤكد عندهم وإذا تأكد لديه صحة الشاهد وعرف قائله فلا يرده الركن ، وقد أجاب عنه بقوله : ((وجوابه أنه لضرورة الشعر وكلامنا في السعة والاختيار ، ولأنه يحتمل أن تكون الواو فيه للحال)) [1] .

ومنه قول الآخر :

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وقد تمسك به الكوفيون شاهداً على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

وأجاب عنه الركن بقوله : ((والجواب أنه لضرورة الشعر مع أنه لم يوجد في كلام فصيح ، ولاحتمال أن تكون الواو للقسم)) [2] . لأن الركن والبصريين لا يجوّزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر .

موقف الركن من الشاهد المجهول :

الشاهد المجهول إما أن يكون من الشواهد غير المنسوبة في كتاب سيبويه ، وإما أن يكون غير ذلك ؛ فإذا كان من النوع الأول فهو عند ركن الدين موثّق معتدٌ به في إثبات قواعد

1- البسيط : ١ / ٣٥١ .

2- على تقدير : ((ورب الأيام)) . البسيط : ١ / ٣٥٢ .

النحو، سواء كان يتفق ومذهبه البصري، أو مما يحتج به الكوفيون مخالفًا للبصريين؛ فإن كان مخالفًا للبصريين لجأ إلى تأويله وربما حكم عليه بالشذوذ، وقد يجعله من قبيل الضرورات، وربما يمنع رواية الكوفيين له.

وأما إذا كان خارجًا عن شواهد سيبويه المجهولة فيكون مما أتى به الكوفيون نصرة لمذهبهم وآرائهم النحوية؛ فإذا لم يتأكد لديه صحة الشاهد فلا اعتداد به عنده، فهو عنده مجهول القائل لا يجوز الاحتجاج به، ومن نماذج ذلك قول الراجز:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أجمعا [1].

وقد أنشده الركن شاهدًا - عند الكوفيين - على جواز تأكيد النكرات تأكيدًا معنويًا. والبصريون لا يجيزون ذلك، ويرون أن هذا البيت ليس بحجة في الاستشهاد لأنه مجهول النسبة حتى قال جماعة منهم إنه مصنوع، قال ركن الدين: "وأجابوا عن البيت - يعني جمهور البصريين - بأنه لا يعرف قائله، فلم يجز الاحتجاج به" [2].

---

1 - وقد صرح أبو البركات الأنباري أيضًا بأن هذا البيت ليس بحجة في الاستشهاد لأنه مجهول القائل. (ينظر: الإنصاف - مسألة ٦٣).

2 - البسيط: ١/ ٣٦٠.

موقف ركن الدين من شواهد ابن الحاجب :

يقف ركن الدين أمام شاهد المتن ؛ فلا يكتفي بمجرّد الاستشهاد به أو ذكره ذكرًا عابرًا ، ولكننا نراه يوضّح معناه وإعرابه ، ويفسّر لغوياته ويشرحه ، ومما يؤيد ذلك – على سبيل التمثيل لا الحصر – قول الشاعر

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبَطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

يقول ركن الدين وهو بصدد الحديث عن هذا البيت : " ضارعٌ : مرفوع بأنه فاعل فعل محذوف دلّ عليه (ليبك) ؛ لأنه لما قال : (لِيُبْكَ يزيد) كأنّ سائلاً سأل : من يبكيه ؟ فقال : ضارع ؛ أي : يبكيه ضارع لخصومة . والضارع : الذليل . والمُخْتَبِط : السائل المحتاج ؛ وأصله من ضرب الشجرة ليسقط ورقها . وتُطيح : تُذهِب وتهلك . ؛ يقال : أطاحته السنون : إذا ذهبت به في طلب الرزق وأهلكته والطوائح : جمع (مطيحة) وهي القوادف ؛ يقال : طوّحته الطوائح ، أي : ترامن به المهالك . والقياس فيها أن يقال (المطاوح) ؛ لكونها جمع (مطيحة) ، إلا أنها جاءت على حذف الزائد ، كـ (لواقح) في قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) [1] وقياسها (ملاقح) لكونها جمع (ملقحة) لكنها جاءت محذوفة الزوائد .

وروى الأصمعيّ :

لِيُبْكَ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ .....

---

1 – سورة (الحجر) الآية (٢٢) .

على نيّة الفاعل، وحينئذ لم يكن فيه استشهاد على هذه الرواية»[1].

والشاهد الذي ينشده المصنف إذا جاء مبثورًا يكمله ركن الدين كما فعل مع الشاهد السابق حيث ذكر المصنف صدره وأكمله الشارح المحقق.

وإذا كان الشاهد غير منسوب، ينسبه إلى قائله، كما فعل مع بيت الفرزدق السابق

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

حيث أكمله، ووثقه بقوله: «واعلم أن هذا البيت للفرزدق يهجو جريرًا، وتمامه ...»[2]. ثم شرع في شرحه وإيضاحه[3].

ومثل ذلك فعله مع بيت امرئ القيس الذي ذكره في الكافية[4]، وهو قوله:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[5]

1- البسيط: ١/ ٩٠- ٩١، وينظر الوافية، ص ٤٩.

2- البسيط: ٢/ ٦٧.

3- ينظر المصدر السابق.

4- ينظر ص ٥.

5- ينظر الوافية ص ٥٥- ٥٦.

أبيات متعددة الرواية :

القارئ في كتب النحو يجد شواهد قد رُوِيَتْ بأوجه مختلفة ويجدُ بعض شواهد قد حرّفها النحاة وغيّروا روايتها . ولعل الدافع وراء هذا هو نصرة رأي أو مذهب ما على رأي أو مذهب يضاف إليه سبب آخر ذكره السيوطي في الاقتراح في قوله : كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض . وقد سُئِلْتُ عن ذلك قديمًا ، فأجبتُ باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ، ثم رأيت ابنَ هشام قال في شرح الشواهد : رُوِيَ قوله (ولا أرض أبقل إبقالها) بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة ؛ فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صحّ الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلّم على مقتضى سجيته التي فطر عليها . ومن هنا تكثّرت الروايات في بعض الأبيات "[1] .

وعند ركن الدين طائفة من الأبيات التي رويت على أكثر من وجه عند النحاة .

وإليك التوضيح :

١ – قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألّا يجاورنا إلاكِ دَيّارُ

---

1 - الاقتراح ص ٧٦ – ٧٧ .

وهو شاهد بجهول القائل . أنشده الركن دليلاً عند الفرّاء على دخول (إلا) على (الكاف) وقد أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد .

ويرى ركن الدين أنه شاذٌّ لا يعوّل عليه[1] ؛ لأنّ روايته ممنوعة عند البصريين .

وروايته عندهم :

..... ألّا يجاورنا حاشاك دينارُ[2] .

٢- قال جرير :

ذُمّ المنازلَ بعد منزلةِ اللِوى والعيش بعد أولئك الأيامِ[3] .

أنشده ركن الدين بهذه الرواية — تبعًا للزمخشري في مفصّله — شاهدًا على أنّ (أولئك) يستعمل في العقلاء وغير العقلاء ، ويؤيّده قوله تعالى: (إنّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً)[4]

٣- قال قيس بن الأسلت[5] :

---

1 - البسيط : ٢/٩-١٠ .

2 - ينظر الخصائص : ١/٣٠٧ ، وابن يعيش : ٣/١٠١ ، والمغني : ٤٤١ .

3 - في شرح شواهد شروح الشافية ص ١٦٧ : " قال العيني : ويروى (الأقوام) بدل (الأيام) وحينئذٍ لا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أنّ هذه الرواية هي الصواب ، وأنّ الطبري غلط إذ أنشد (الأيام) وأنّ الزجاج تبعه في هذا الغلط " .

4 - البقرة : الآية (٣٦) .

5 - في مدح أسيلم بن الأحنف الأسديّ .

من النفرِ اللاءِ الذين إذا همُ يُهابُ اللئامُ حلقةَ البابِ فقعقعوا [1]

وقد أنشده ركن الدين دليلاً على أنّ (اللاء) قد يطلق على المذكر أيضًا . وللنحاة فيه رواية أخرى لا تختلف عن السابقة في موضع الشاهد ولكن تختلف في بعض ألفاظ أخرى، وروايتهم هي:

من النفر اللائي الذين إذا اعتزوا وهاب الرجال حلقة الباب فقعقعوا

وجميع من روى هذا البيت رواه:

من النفر البيض الذين إذا همُ .....

أو:

من النفر الشمّ الذين إذا همُ .....

ولم يروه أحد الرواية السابق التي هي "من النفر اللائي الذين . . " إلا النحويين [2] .

٤- قال الشاعر:

يا شاةَ من قَنَصٍ لمن حلّتْ به حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرمِ

استدلّ به الكوفيون على جواز زيادة (من) الاسمية؛ والتقدير: يا شاةَ قَنَصٍ .

---

1 - ينظر: البسيط: ١/٣٧ .

2 - صرّح بذلك البغداديّ في الخزانة: ٢/٥٢٩ .

وللبيت رواية حرى وهي رواية البصريين استند إليها ركن الدين في رفضه لمذهب الكوفيين: وهي:

يا شاةَ ما قنصِ ....

وعلى رواية الركن وجمهور البصريين فلا شاهد في البيت، ولكنه يذكر -إن صحّت رواية الكوفيين- فإنها تحتمل أن تكون (من) موصوفة على تقدير: يا شاة من ذي قنص.

٥- قال الشاعر:

فَأُبتُ إلى فَهمٍ وما كِدتُ آيِبًا وكم مثلِها فارقتُها وهي تصفِرُ

وهذه هي رواية النحاة لهذا البيت[1]. وقد أنشده الركن دليلاً على أنّ خبر (كاد) قد يأتي اسمًا صريحًا[2].

وهذه الرواية قد حرفها النحاة؛ إذ الرواية في الحماسة هكذا:

فَأُبتُ إلى فهم ولم أكُ آيِبًا .....[3]

1- ينظر الإنصاف- مسألة (٧٤) ص ٣٢٣.

2- ينظر البسيط: ٢/ ٢٤٣.

3- وهو آخر بيت في مقطوعة من تسعة أبيات ذكرها أبو تمام في الحماسيّة رقم (١١) ص ٣٥-٣٦ ونسبها لتأبط شرًا (واسمه ثابت بن جابر بن سفيان).

٦- قال الشاعر :

أتهجرُ ليلى للفراق حبيبَها وما كاد نفسًا بالفراق تطيبُ[1] .

أنشده ركن الدين دليلاً عند المازنيّ والمبرّد وأتباعهما على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل . ولكنّه يرى أنّ هذه الرواية ممنوعة ؛ فيقول : " . . . والجواب عنه أنّ الرواية ممنوعة ، بل الرواية هكذا :

. . . . . وما كاد نفسي بالفراق تطيبُ[2]

٧- قال الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

أنشده ركن الدين بروايته هذه دليلاً على أن بعض العرب يجرون بلعلَّ . قال : " والجرُّ بلعلَّ شاذٌّ ، كما روي أبو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب ، شعرًا :

1- البيت ينسب للمخبل السعديّ . وقيل لأعشى همدان .

2- جاء في الخصائص (٢ / ٣٨٤) : " فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبّل :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفس بالفراق تطيب

فنقابله برواية الزجاج واسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا :

. . . . . وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم . . . " وينظر الإنصاف – مسألة (١٢٠) . وابن يعيش : ٧٣٢ .

وَدَاعٍ دَعَا : يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[1]

وشاع هذا الشاهد في كتب النحو المتأخرة بروايته السابقة التي تجرّ فيه لعل على أنها لغة . لكن : هل قبيلة غَنِيّ التي منها الشاعر كانت تجرُّ بلعلّ ، حتى يمكننا القول بأن الشاعر أنشده هكذا ؟

الواقع أنه ليس لدينا من النصوص ما يؤيد ذلك ، والثابت أن (غَنِيّ) لا تجرّ بلعل ، وأن شاعرهم كعبَ بنَ سعدِ الغَنَوِيّ[2] — لا يجرُّ بلعلّ ، ولكنه ينصب بها . والبيت أنشده ابن الشجري في مختاراته (ص ١٢٧) ضمن قصيدة طويلة لكعب عدة أبياتها تسعة وعشرون ، أولها قوله :

تَقُولُ سُلَيْمَى مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا كَأَنَّكَ بَحْمِيكَ الطَّعَامَ طَبِيبُ

إلى أن وصل للبيت رقم (١٦) وهو البيت الذي معنا ، وجاءت روايته هكذا :

..... لَعَلَّ أَبَا الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت . ولكن النحاة حرفوه لإثبات لغة لبعض العرب[3]

1- الوافية : ٣١٧ .

2- وهو شاعر إسلامي من التابعين عاش في زمن عمر بن الخطاب (ينظر الخزانة ، الشاهد ٦٧٢) والإصمعيات رقم ٥١٩

3- الجر بلعل لغة عقيل ، كما قال النحاة . (ينظر المغني : ١ / ٢٢٢) .

- لكن ماذا قيل في توجيه رواية الجر على فرض ثبوتها ؟

قال الركن في الوافية ، ص ٣١٧ – ٣١٨ : « وقال بعض : لعل جارة ههنا ، وهي مع المجرور في محل الرفع بأنه مبتدأ . وما بعدها خبرها ، كما أن (لولاك) كذلك . وقال لا يحتاج إلى عامل ، نحو : بِحَسْبِك زيدٌ ، وهل مِنْ أحدٍ في الدار » ؟

وقال ابن الحاجب[1] : « الجرُّ بها على سبيل الحكاية ؛ إما أنه وضع – أي أبو المغوار – مثلا مجرورا بمعنى (في) في موضع آخر ، فإن الشاعر حكاه على ما كان مجرورًا وإما بمعنى أنه سمى الرجل بأبي المغوار بالياء ، فثبت أنه محكي بالياء في الأحوال الثلاثة . وهذا التأويل جيد » .

٨ – قال الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

والبيت كما هو معلوم من قصيدة مشهورة للأعشى . والرواية المذكورة هي رواية النحاة . وروايته في ديوان الأعشى (ص ١٤٧) ، هكذا :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيَلُ

وفي رواية النحاة شاهدان ؛ الأول إضمار الهاء في (أن) والثاني دخول الاسم (هالك) على (أنْ) المخففة .

---

1 – شرح الكافية ، للمصنف : ورقة ١٦٧ – مخطوط بدار الكتب برقم ١٥٥٥ نحو .

وقد أنشده الركن شاهدًا على حذف الضمير مع التخفيف كما هو ثابت عند البصريين، كأنه قال أنه هالك»[1] .

٩ - قال الشاعر :

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

يعني الركن أن « كأن » إذا خففت من الثقيلة تعمل — على الأفصح — وقد تلغي تكونها أضعف من (إنّ) ؛ معتدًا بالمسموع عن العرب في ذلك مستدلاً بالبيت المذكور على فرض صحته[2] .

والبصريون يرون إعمال (كأن) هذه قولاً واحدًا ؛ حملاً لها على (إن) ، ولكن الكوفيين يهملونها تمامًا . وقد جمع الركن بين الرأيين معتمدًا على السماع الوارد عن العرب وتلك طريقة معتدلة . وهو وإن كان يجوّز الأمرين إلا أنه يرى — تبعًا لشيخه ابن الحاجب

---

1 شرح المفصل : ٢ / ٣١٥ .

وينظر الإنصاف - مسألة ٢٤ ص ١٢٥ ، ويذكر السيرافي أن المصراع (أن هالك . . .) مصنوع . وأن الثابت المروي (أن ليس يدفع . .) كما هو في الديوان . ويرى ابن السوقي أن الذي ذكره السيرافي صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروا ؛ ليقع الاسم بعد (أن) المخففة مرفوعًا ، وحكم ما يقع بعد (أن) المثقلة النصب ، فلما تغيّر اللفظ تغير الحكم . ولكن الأستاذ عبد الخالق عضيمة يقول : « دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدًا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة جاء في قوله تعالى : ﴿ وآخر دعواهم أن الحمدُ لله ربِّ العالمين ﴾ [المقتضب ٣ / ٩ (هامش) . وينظر الإنصاف مسألة (٢٤) ، وابن يعيش ٨ / ٧٤ .

2 - ينظر البسيط : ٢ / ٣١٨ ، والوافية ، ص ٣٦٦ ، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها (ينظر الكتاب : ٢ / ١٣٥) .

أن الأفصح إعمالها على ما هو مذهب جمهور البصريين .

ورواية البصريين :

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللونِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ .

ورواية الكوفيين الرفع فقط :

..... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وركن الدين ههنا يختلف في النظرة مع الأنباريّ – وكلاهما بصريّ – حيث نرى الأنباريَّ يقف في هذه المسألة مع البصريين قلبًا وقالبًا [1] – كما يقال ؛ إذ نراه يمنع إعمال (

---

1 – ويرى الأنباري – وهو بصري المذهب – أنه لا يجوز رواية البيت برفع (ثدييه) ؛ لأن الرواية المشهورة عنده وعند سلفه البصريين (ثدييه) بالنصب ، ثم يقول للكوفيين وإن صح ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف ، كما قال الأعشى :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وقال الآخر :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

وقال الآخر :

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

وقال زيد بن أرقم :

وَيَوْمًا تُلَاقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وقال الآخر :

كأنْ) مع التخفيف قولاً واحدًا . وإذا ثبت ما ادعاه الخصم من رواية الرفع لجأ إلى تأويله بحملة على غيره مما حذف فيه ضمير الشأن ، فيكون الاسم المرفوع بعد (كأن) المخففة خبر ليس مبتدأ كما هو عند الكوفيين .

ولكن الركن لا يلجأ إلى التأويل إذا لم تقتضِ الضرورة تأويلاً ، ويعدّ بما سمع عن العرب اعتدادًا عظيمًا وبناء على ذلك يجوز الإلغاء خروجًا عن نهج أسلافه البصريين . مع العلم أنّ الإلغاء والرفع قليل ، وأن الأفصح الإعمال مع التخفيف .

ثانيًا : النثر :

والنثر نوعان : كلام ربّنا – عزّ اسمه ، وكلام العرب[1] . والنوع الأول قد تحدثنا عنه فيما سبق .

وأما النوع الثاني ، وهو كلام العرب ، فنقصد به أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم . وهذا المصدر قد اهتمّ به النحاة واللغويون اهتمامًا عظيمًا في جمع المادة اللغوية في التقديم والحديث ، واهتمّ أيضًا علماء اللغة بالبحث في اللغة المنقولة ورواتها

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طويلاً وأَلَّةً كأنْ قبسٌ يُعْلَي بها حين تُشْرَعُ

(الإنصاف ، مسألة (٢٤) ، ص ١٢٥ – ١٢٦) .

1 – وفي مقدّمة كلام العرب كلام أفصح العرب عامة وهو نبيُّنا محمد – صلّى الله عليه وسلّم – وقد أفردنا له حديثًا مستقلاً فيما سبق ، فليرجع إليه في موضعه .

وطرق روايتها ، ومن تُروَى عنه . كما فصّلوا البحث في طرق الأخذ بهذه اللغة عن الناطقين بها ، وفصّلوا في ذلك تفصيلات واسعة ليس من طبيعة هذا البحث الخوض فيها .

والذي نريد أن نوضحه ههنا هو موقف علمائنا ركن الدين من الاحتجاج بهذا المصدر على القواعد النحوية ، وهل أخذ عن القبائل التي امتنع اللغويون من الأخذ عنها ، تلك القبائل التي نص عليها أبو نصر الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف ؟ ونختم حديثنا ههنا بذكر اللهجات العربية الواردة في كتبه .

ومن الثابت لدينا أن علماء اللغة والنحو قد وقفوا في الاحتجاج بالمنثور من لغة العرب عندما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري[1] واتفقوا على أن قبيلة قريش أفصح القبائل العربية ، لذلك اعتبروا لغتها الأصل في الاستشهاد ، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه الألفاظ والحروف : "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وإبانة عمّا في النفس "[2] .

---

1 – ويقرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة "أنّ العرب الذي يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجريّ" . مجلة المجمع القاهريّ : ٢ / ٢٠٢ ، ومحاضر جلسات الانعقاد الأول ص ٢٩٤ ، ٣٠٣ .

2 – الاقتراح ص ٥٦ . وينظر فيما رجحت فيه لغة قريش الاقتراح ص ١٩٨ – ٢٠١ .

وأخذوا أيضًا عن لغات أخرى، ذكرها الفارابي في قوله: "والذين عنهم نقلت اللغة، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه وعليهم اتُّكِلَ في الغريب في الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . . . "[1].

موقف ركن الدين من الاستشهاد بكلام العرب النثريّ:

ذكرنا فيما سبق عند الحديث عن شواهد الشعر عند ركن الدين أنّه قد استشهد بلغات قبائل كثيرة[2] صرّح البصريون الأوائل بعدم الأخذ عنهم، وقد كان رائده في ذلك النحاة سيبويه الذي خرج بدوره عن تقييد علماء البصرة الأوائل واحتجّ بلغات لقبائل أخرى لم يرتضوها[3]. وأما على الجانب الآخر وهو النثر فإنّ الرجل لم يكتفِ أيضًا بالأخذ من القبائل التي احتجّ بها البصريون ولكنه قليلاً ما كان يحتجّ بلغات قبائل أخرى غير تلك.

---

1 - المصدر السابق.

2 - وبلغت القبائل التي احتجّ ركن الدين بلغاتها (٢٨) قبيلة؛ طبقًا لإحصائية قمنا بها في كتابه: البسيط. والوافية.

3 - وقد بلغت القبائل التي احتجّ بها سيبويه (٢٦) قبيلة (٢٤٠) شاعرًا وذلك طبقًا لإحصائية قام بها د. خالد عبد الكريم جمعه في كتاب سيبويه في بحثه: شواهد الشعر في كتاب سيبويه.

ومما لحظته أيضًا أنه قد ذكر لغة لأهل اليمن ، وهذه القبيلة قد صرّح البصريون ونادوا بأعلى أصواتهم بعدم الأخذ عنها لأنها مجاورة للهند والحبشة ؛ فقد وجدناه في باب المصدر يقول : " وأهل اليمن يقولون (قِيَالاً) [1] " وذلك في مصدر الفعل (قاتل) .

وبالجملة نقول : إنه بالرغم من خروجه على مذهب البصريين أحيانًا ، واحتجاجه بلغات أخرى لم يحتجّوا بها فإن هذا الخروج قليل ، ولكن جل اعتماده على القبائل الست التي اعتكف البصريون على الاحتجاج بلغاتها وهذا يجعلنا نقرر أن الرجل يقف موقفًا وسطًا في الاحتجاج بكلام العرب ، فلا يقف موقف البصريين المقتصر على القبائل الست ولا هو يتساهل تساهُلَ الكوفيين الذين يأخذون بلغات القبائل جميعها . فالرجل بصريٌّ في اتجاهه ولكنه قد يخرج قليلاً على تقييدات البصريين ، تلك التقييدات التي قلنا إنها تقييدات نظرية لا يدعمها الواقعُ اللغويُّ .

أما عن درجة اعتماده هذا المصدر في التقعيد النحوي ، فنقول إنه اعتمده اعتمادًا عظيمًا ؛ حيث نراه يكتفي في بعض الأحيان – بل في كثير منها بعبارة من كلام

---

1 – الوافية ، ص ٢٣٧ .

العرب في إثبات القاعدة، ومن ذلك أنه قد اكتفى بقولهم: (قعدت كأنها حزينة)[1] مستدلاً بها على مجيء (قعد) بمعنى (صار)؛ لتقدير الشيء على صفة.

ومجيء (قعد) بمعنى (صار) نادر، حتى إنه لم يسمع في غير هذه العبارة، ومع ذلك فركن الدين لم يردّ الشاهد بحجة أنه قليل أو شاذ، ولكنه بطبيعته المتسامحة وباحترامه الشاهد المسموع قال: «والظاهر أنه مخصوصٌ بمحله، ولم يعرف في غيره؛ فلا يقال: قعد كائنا، بمعنى: صار كائنا، ولكن لا يبعد أن يقال: قعد زيد كأنه سلطان»[2].

وأما عن الأمثال العربية ومكانتها في التقعيد النحوي عند ركن الدين، فنجده يعتمد هذا المصدر اعتمادًا كبيرًا في إثبات القواعد والاحتجاج لها، فقد يكون اعتماده عليه وحده من بين مصادر الاستشهاد الأخرى، وقد رأيناه في باب أسماء الأفعال[3] يذكر أن (سَرْعان) بمعنى اسم فعل، ويحتج لذلك بمثل من كلام العرب وهو قولهم، «سَرْعَانَ ذَا إِهَالَة».

1- ضمن عبارة قيلت عن أعرابي أنه أرهف شفرته حتى صارت كأنها حربة ينظر البسيط: ٢/٢٢٨، والوافية: ٢٨٣ والكافية: ٢٠٦.

2- ينظر البسيط: ٢/٢٢٨، والوافية: ٢٨٣.

3- ينظر البسيط: ٢/٥٦.

وقد يذكر المثل تقوية ودعمًا لشاهد آخر؛ حيث نراه في باب حذف الفعل وجوبًا [1]، يحتج بشاهد قرآني ثم يعقبه بشاهد شعري، ويعقبهما معا باثنين من أمثال العرب، الأول قولهم: ((إنْ لاَ حَظِيَّةَ فَلاَ أَلِيَّةَ)) [2]، حيث حذف الفعل وجوبًا والتقدير: ((إن لم تكن لك حَظِيَّة . . .)) [3].

والثاني قولهم: (لَوْ ذَاتُ سوارٍ لَطَمَتْنِي) [4]، حذف الفعل وجوبا، والتقدير فيه وفي أمثاله: لو ثبت ذلك [5].

1- البسيط: ١/ ٩٢.

2- أصل هذا المثل أنه كان رجل لا تحظى عنده امرأة لسوء خلقه فتزوجته امرأة وصبرت عليه واجتهدت في أن تحظى عنده، ولم تقصر في خدمته، فلم تحظ أيضًا عنده، فقالت تلك المرأة: (إلا حَظِيَّةَ فَلاَ أَلِيَّةَ)؛ أي إن لم تكن لك حَظِيَّةٌ في النساء فإنني غير مقصرة في خدمتك، ثم جرى مثلا فيما شابهه، فيقال في كل قضية كان الإنسان أهلاً لها واجتهد لأن يصل إليها، فلم يتمكن له الوصول، لأمر من الأمور التي ليست من جهته. (ينظر في هذا المثل: الكتاب: ١/ ٢٦٠ - ٢٦١، وشرح السيرافي على الكتاب بهامشه: ١/ ١٣١ (بولاق).

3- وقال المحقق الرضي: ((بلي قولهم: إلا حَظِيَّةَ فَلاَ أَلِيَّةَ - برفع حظية - من باب حذف الفعل بلا خلاف؛ أي: إن لا يتفق له حظية في النساء فأنا لا أَلِيَّةَ؛ أي: غير مقصرة فيما تحظي به النسوان عند أزواجهن من الخدمة فالتصق. وروى النصب فيهما على تقدير: إن لا أكن حَظِيَّةً فلا أكون أَلِيَّةَ. (شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٧).

4- ينظر المصدر السابق: ١/ ٧٧.

5- ينظر المصدر السابق.

وأما الأمثال التي تخالف مذهبه النحويّ، والتي احتجّ بها الكوفيون نصرة لمذهبهم والتي حكم البصريون عليها بالشذوذ ورفضوا الاحتجاج بها، نراه يأخذ بالنسبة لها موقفًا وسطًا؛ فلا هو يتشدد ويرفضها كما فعل البصريون، ولا هو يتساهل تساهل الكوفيين ويقبل كل ما هبَّ ودبَّ منها. وهاك التوضيح:

- أورد الركن في باب أفعل التفضيل طائفة من أمثال العرب الشاذة، والتي جاء (أفعل) التفضيل فيها على غير ما اشترط له في بنائه؛ حيث بني فيها (أفعل) من الألوان والعيوب وحقّه ألا يبنى منها، وفيها أيضًا بني (أفعل) من غير فعل

وتلك الأمثال هي:

- قولهم «أحمق من هَبَنَّقة»[1].

حيث بُنِيَ (أفعل) هاهنا من الحمق، وهو من العيوب الظاهرة.

ونحاة البصرة يرون أنه لا يبنى من الألوان والعيوب، وما جاء من ذلك فهو شاذٌّ لا يقاس عليه ولا يعوّل عليه أيضًا.

---

1 - ينظر البسيط: ٢/ ١٥٠.

وهَبَنَّقة: هو ذو الوَدَعات، واسمه: يزيد بن ثروان، أحد بني قيس بن ثعلبة، ويلغ من حمقه أنه ضلّ له بعير فجعل ينادي: من وجد بعيري فهو له. قيل له: فلِمَ تنشده؟ قال: فأين حلاوة الوجدان؟ فصار مثلًا لمن اشتدّ حمقه. مجمع الأمثال: ١/ ٢١٧

وركن الدين لا يمنع بناءه من العيوب الباطنة ؛ كالحمق وغيره ، ويمنع ذلك في العيوب الظاهرة[1] وعليه أورد هذا المثل ، وهو قولهم "أحمق من هبنّقة" ومع ذلك فقد حكم عليه بالشذوذ –أعني : الشذوذ السماعي– لأنّ ما سمع من ذلك قليل .

- وكذلك قولهم في المثل : ((آبلُ من حُنَيف الحناتم))[2] . ففي هذا المثل المسموع بني (أفعل) التفضيل مما هو ليس بفعل . والمعنى: الأعلم بأحوال الإبل .

وهذا المثل لم يردّده ركن الدين ولكنه لجأ إلى تأويله بما يتفق ومذهبه النحويّ ؛ حيث قال في تأويله : " والذي يمكن أن يكون جوابًا له وجهان : أحدهما : أنّ شاذٌّ . وثانيهما : أن نقول : المراد أن (أفعل) التفضيل الذي يبنى من الفعل شرطه أن يكون فعله ثلاثيًّا إلا أنه لا يرد النقض على الحدّ المذكور ؛ لكونه غير مشتق من الفعل . أما قولهم : " هو أعطاهم للدينار " وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم من زيد –أي : أشد إكرامًا – وهذا المكان أقفر من غيره –أي : أشدّ إقفارًا – وهذا الكلام أخصر .

---

1 – قال الرضي : " وينبغي أن يقال : من الألوان والعيوب الظاهرة ؛ فإنّ الباطنة يبنى منها (أفعل) التفضيل ، نحو : فلان أبلد من فلان ، وأجهل منه وأحمق ، وأرعن ، وأهوج ، وأخرق " . شرح الرضي : ٢/ ٢١٣ .

2 – ينظر البسيط : ٢/ ١٤٨ . وحُنَيف الحناتم : هو رجل من بني تميم اللات بن ثعلبة عرف بإحاطته وعلمه بأحوال الإبل . ينظر : مجمع الأمثال : ١/ ٨٦ .

وفي أمثالهم: "أظلم من ابن المذقّ"[1] فهو شاذٌّ"[2]. والمراد: الشذوذ القياسيّ

- وأيضًا حكم بالشذوذ على على قولهم في المثل: "أشغل من ذات النَحْيَيْنِ"[3]

- ونراه أيضًا يحتجّ لمجيء خبر (عسى) اسمًا صريحًا مثل من أمثال العرب، وهو قولهم: "عسى الغويرُ أبؤسًا"[4]. حيث جاء خبر (عسى) وهو (أبؤسًا)

---

1 - ينظر: مجمع الأمثال ٢ / ٨٣. وروي هذا المثل بإعمال والمثل في (المذقّ) وهو من بني عبد شمس بن سعد بن زيد بن مناة وأبوه وأجداده معروفون بالإفلاس. قال الشاعر في أبيه:

فإنك إن ترجو تميمًا وفضلها كراجي الندى والعرف عند المذقّ

2 - البسيط: ٢ / ١٤٨، ١٤٩. وهو قياس عند سيبويه من باب (أفعل) مع أنه زيادة؛ لكثرة السماع. ينظر الرضي: ٢ / ٢٩٣.

3 - ذات النحيين: المرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فتأتيها خولة بن جبير الأنصاري يشاري منها سمنًا فلم يرَ عندها أحدًا، وساومها فحلّت نحيًا فنظر إليه ثم قال: أسكيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حلّ نحيًا آخر فعل، فنظر إليه فقال: أريد غير هذا فأسكيه فحلت، فلما شال بديها ساورها، فلم تقدر على دفعه حتى قضى معها ما أراد وهرب. ينظر: مجمع الأمثال: ١ / ٣٧٦.

4 - ينظر البسيط: ٢ / ٢٤٣، والواقية ص ٢٤٩. وهذا المثل قالته الزباء حين قالت لقومها عند رجوع (قصير) من العراق ومعه رجال، وبات بالغوير على طريقة: عسى الغوير أبؤسا، أي: لعل الشدة تأتيكم من قبل النظار. يضرب للرجل يقال له لعل الشر جاء من قبلك. وقال الأصمعي: أصله أنه كان غار فيه ناس فقاتل عليهم، أو أتاهم فيه عدو فقتلهم، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر.

اسمًا صريحًا ، وكان حقّه أن يأتي جملة فعلية . ونراه يكتفي بهذا المثل المسموع على إثبات القاعدة .

- واكتفى أيضًا بمثل من أمثال العرب على مجيء المبتدأ نكرة من غير صفة وهو قولهم : "شرٌّ أهرَّ ذا ناب"[1] . فـ (شرّ) : مبتدأ نكرة . وإنما جاز الابتداء بالنكرة هاهنا من غير وصف لأنّ المعنى : ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ .

وقال الركن في تفسير المثل : "كأنهم سمعوا هرير الكلب في وقت لا يهرّ في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك . يقال : أهرّه ؛ أي : حمله على الهرير . يضرب في ظهور أمارات الشرّ"[2] .

- وقد نراه يثبت القاعدة بمثل من أمثال العرب ثمّ يدعمه ويقويه بشاهد من الشعر ومن ذلك أنه احتجّ على أنّ (سَرُعان) بمعنى اسم فعل بقولهم في المثل : "

---

1 - ينظر البسيط : ٢ / ٢٥٥ ، والوافية ص ٧٥ .

2 - البسيط : ٢ / ٢٥٥ . وقال الميداني في مجمع الأمثال : ١ / ٣٧٠ ، المثل (١٩٩٤) : ((يقال أهرّه ، إذا حمله على الهرير ، وشرٌّ : رفع بالابتداء وهو نكرة ، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة ، كقولنا (رجل من بني تميم فارس) وابتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة ، وإنما جاز ذلك لأن المعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر . وذو الناب : السبع . يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله)) . (وينظر الكتاب ١/٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٥، وشرح الوافية ١ / ١١، وابن يعيش : ١ م ٨٦ ، وشرح الرضي : ١ / ٨٩)

سَرْعانَ ذا إهالة "[1] . ثمّ أعقبه ببيت لربيعة بن ثابت يمدح به يزيد بن حاتم المهلبيّ ويهجو به يزيد بن أسد السلميّ[2] .

اللهجات العربية عند ركن الدين :

في هذه العجالة نلقي الضوء على أشهر اللهجات العربية المذكورة في كتب ركن الدين والتي توضح ما قلناه بشأن القبائل العربية التي اعتمد عليها ، وذلك من خلال عرض لبعض المسائل النحوية ، كما يلي :

١ – إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل في أول الجملة لهجة طيئ وأزد شنوءة :

تحدث ركن الدين عن هذه اللغة ، وذكر حكمها ، وأنها لغة ضعيفة ، وعلّل لضعفها بعدم احتياج هذه العلامات ؛ حيث يقول : ((إلحاق علامة الجمعين عند إسناد الفعل إلى الظاهر ضعيف ؛ لعدم احتياج هذه العلامات ، بخلاف علامة تأنيث الفعل عند إسناده إلى مؤنث حقيقي ؛ فلا يقال قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، ولا قمن النساء . وعلى تقدير إلحاقها ، نحو : أكلوني البراغيث ، ليس بضمائر ؛ لئلا يلزم إضمار قبل الذكر

---

1 – أصل المثل أن رجلا كانت له ناقة عجفاء ، وكان رُغَامُها يسيل من مِنْخَرَيها لهزالها ، فقيل له : ما هذا الذي يسيل ؟ فقال : وَدَكُها . فقال السائل : (سَرْعَانَ ذَا إهَالَةَ) . يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته .

2 – ينظر البسيط : ٢ / ٥٦ .

من غير فائدة . بل علامات أُلحقت بالفعل ليدل على أحوال الفاعل كتاء التأنيث[1] .

وركن الدين في كتابه (البسيط) ينصّ على أن هذه اللغة واجبةٌ عند الكوفيين جائزة عند غيرهم . وعبّر عنها بلغة (أكلوني البراغيث)[2] . وهي عنده جائزة وإن لم تكن حسنة[3] .

وهذه لهجة طيئ يلحقون بالفعل في أول الجملة علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل أو نائب الفاعل مثنى أو مجموعًا . وقال بعضهم إنها لغة لأزد شنوءة[4] .

---

1 لمفصل ص ٣٣٣

2 ... اصطلاح لبعض النحاة ينظر شرح شذور الذهب ص ١٧٧) وقد سماها ابن مالك لغة يتعاقبون فيكم ملائكة

3 ... البسيط ١ / ٣٤٣ .

4 ... شرح المسالك ٢ / ٩٨ (طبعة دار الجيل) . ومن الشواهد التي جاءت على هذه اللغة :

من عبد الله بن قيس الرقيات :

يُوَدِّي قَتْلَ لما رقينَ بنفسه وَقَدْ أَسْلَمَاه مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقول أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي :

رأين الغواني الشَّيْبَ لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

- وقول أبي فراس .

تَبَح الربيع محاسنًا أَلْقَحْنَها غُرُّ السحائبُ

وقد حمل على هذه اللغة آيات من الذكر الحكيم ، منها قوله تعالى : ((وأسروا النجوى الذين ظلموا)) في سورة الأنبياء : آية (٣) . (ينظر شرح الشذور ، ص ١٧٩) .

٢ – تسكين الشين في (عشْر، عشْرة) في الأعداد من ثلاثة عشر وثلاث عشرة . . . إلى تسعة عشر، وتسع عشرة لغة أهل الحجاز وكسرها لغة بني تميم:

صرح بذلك ركن الدين، حيث قال في الوافية (ص ٢١٩): «تقول ثلاثة عَشَرَ إلى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث، بسكون الشين عند أهل الحجاز وكسرها عند بني تميم، فالجزء الأول جاء في التذكير والتأنيث حال التركيب لمجيئه حال الإفراد في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر والجزء الثاني قد رجع إلى الأصل لما وجب تذكير المذكر؛ لئلا يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة، ووجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع – وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث، وكسر الشين من عشرة أو سكونها؛ لئلا يلزم توالي أربع فتحات في كلمة واحدة، مع تركيبها مع ما في آخره فتحة».

٣ – بناء فَعَالِ إذا كان علمًا للأعيان، مؤنثًا كقَطَامِ وغَلَابِ عند أهل الحجاز، وإعرابه عند بني تميم:

قال في الوافية[1]، وهو بصدد الحديث عن أنواع (فَعَالِ): «. . . الرابع: أن يكون علمًا للأعيان مؤنثًا كقَطَامِ، وغَلَابِ مبنيٌّ عند أهل الحجاز؛ فلمشابهته (فَعَالِ) التي بمعنى الأمر في العدل وفي الزنة ومعربٌ عند بني تميم. والأفعال التي في آخرها راء، نحو

---

1 – ص ٢٠٣.

حَضَار ؛ فإن أكثر بني تميم يوافقون أهل الحجاز في بنائه . أما بناؤه عند أهل الحجاز ؛ فلمشابهته (فَعَالِ) التي بمعنى الأمر في العدل ، وأما إعرابه ومنع صرفه عند بَني تميم ؛ فلعدم علة البناء فيه ، وكونه علمًا مؤنثًا معدولاً ، فوجب أن يعرب ويمنع الصرف قياسًا على أخواته ، نحو : عُمَرَ وزُفَرَ . وأما بناء ما في آخره راء عند أكثر بني تميم ، فليستحق موجب جواز الإمالة فيه إذا بني على الكسرة في الأحوال الثلاثة ، وتقدير كلامه في الرابع : وفعال المقدر ، وعلمًا للأعيان مؤنثًا مبنيٌّ . فقوله : مبنيٌّ : خبر فعال المقدر ، وعلما : منصوب بأنه حال ، ومؤنث : صفة علم . ولم يحترز بقوله (مؤنثًا) عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا أن يعلم أن فعال علمًا من الأعيان لا يكون إلا مؤنثًا)) .

٤ – تشديد نون اللذانّ واللتانّ ، وهذانِّ وهاتانِّ لغة تميم وقيس :

جاء في البسيط [1] : ((وقد حكى (اللذانّ) بتشديد النون)) .

وهذا الذي حكاه – وهو تشديد نون (اللذانّ) – جزء من ظاهرة لهجية لتميم وقيس . وهذه الظاهرة هي تشديد نون المثنى في أسماء الإشارة وأسماء الموصول ؛ أعني هذان وهاتان ، واللذان واللتان .

وعرض وتفسير الظاهرة أن ابن كثير شدّد النون في قراءته ، لقوله تعالى :

---

1 – ٢/٩٧ .

﴿واللذانِ يأتيانها منكم﴾[1] . وكذلك في قوله تعالى : ﴿إن هذانِ لساحران﴾[2] وكذلك في قوله تعالى : ﴿هذانِ خصمان﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿إحدى ابنتيَّ هاتينّ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿فذانِك برهانان﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ربَّنا أرِنا اللذينّ أضلانا﴾[6] .

وقد وافق ابنَ كثير في ذلك أبو عمرو وروِيس ، وذلك بالتشديد في (فذانِك)

هذه الأسماء مبنية للافتقار . والتشديد في الموصول على جعل إحدى النونين عوضا عن الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى ، وذلك أن ما كان مثل القاضي تثبت ياؤه في التثنية فكان حق ياء الذي والتي كذلك ، ولكنهم حذفوها ؛ إما لأنّ هذه التثنية على غير قياس ، وإما لطول الكلام بالصلة .

ووجه التشديد في (فذانِك) أن إحدى النونين للتثنية والأخرى خلف عن لام ذلك أو بدل منها . ووجه التشديد في (هاتينّ) أن إحدى النونين للتثنية والأخرى بدل عن لام تلك .

1- سورة النساء : من الآية (١٦) . وينظر في هذه القراءة : النشر : ٢/ ٢٤٨ ، والإتحاف : ١٨٧ .

2- سورة طه : من الآية (٦٣) ينظر في هذه القراءة : النشر : ٢ / ٣٢١ ، والإتحاف : ٣٠٤ .

3- سورة الحج : من الآية (١٩) ينظر في هذه القراءة النشر ٢ / ٣٢٦ ، والإتحاف : ٣١٤ .

4- سورة القصص : من الآية (٢٧) ينظر في هذه القراءة : النشر : ٢ / ٣٤١ والإتحاف : ٣٤٢ .

5- سورة القصص : من الآية (٢٢) ينظر في هذه القراءة : النشر : ٢ / ٣٤١ والإتحاف : ٣٤٢ .

6- سورة فصلت : من الآية (٢٩) ينظر في هذه القراءة : النشر : ٢ / ٣٦٧ ، والإتحاف : ٣٨١ .

ويرى بعضهم أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى هذه الظاهرة في ألفيته، حيث قال :

بَلْ ما تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلامَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ

والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدا أيضًا وتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

٥ – الاسم المقصور، نحو فتى ورحى وعصا، يقلب الألف ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم في غير التثنية في لهجة هذيل :

نصَّ على ذلك ركن الدين، حيث قال في الوافية [2] : ((اعلم أن الاسم إما أن يكون صحيحًا أو ملحقا به، أو لا يكون صحيحًا ولا ملحقًا به . وقد مرَّ حكم الأولين وإن لم يكن صحيحًا ولا ملحقًا به فلا يخلو من أن يكون آخره ألف تثبت الألف حالة الإضافة إلى الياء نحو عصاي، ورحاي وفتاي . لكن هذيل تقلب الألف ياء إذا كان بغير التثنية، تقول في عصا رحى : عصي ورحي، لأن أصل هذه الألف إما الواو وإما الياء ؛ فإن كان الواو يرد الألف إلى الواو ثم تقلب ياء، ثم تدغم الياء في الياء . وإن كان الياء تدغم في الياء . وإن كان الألف ألف التثنية فتقلبها هذيل ياء ؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الواو أو الياء فتردّ إليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر . . .)) .

1- ينظر التصريح : ١/ ١٣٢ .

2- ص ١٦١، وينظر كذلك البسيط : ١/ ٣٢٨ .

وقد أثبت الركن هذه اللهجة وأقرّها كما هو واضح من خلال ما عرضناه ، وكذلك ذكرها الرضي في شرح الكافية[1] .

٦ – حذف الياء والاجتزاء عنها بالحركة المجانسة التي هي الكسرة لهجة هذيل :

تحدث ركن الدين عن هذه الظاهرة اللهجية – مستدلاً عليها بحذفها في قوله تبارك وتعالى : ((وَاللَّيلِ إِذَا يَسْرِ))[2] ، وقوله تعالى : ((الكَبِيرُ المُتَعَالِ))[3] في الفواصل – عند حديثه عن حذف الياء في (جوار) ، في الرفع والجر . يقول عن تنوين (جوار) رفعًا وجرًا : ((فإن قيل : ما هذا التنوين عند سيبويه – فإنه غير منصرف عنده ؟ قلنا : إنه عوض من الياء ، أو عن حركة الياء ؛ لأن أصل ((هؤلاء جوار)) : جواريٌ ، فلما استثقلوا الضمة على الياء فحذفت ، فصار ((هؤلاء جواري)) ، فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد ، نحو : ((وَاللَّيلِ إِذَا يَسْرِ)) ، و ((الكَبِيرُ المُتَعَالِ)) كان حذف الياء في الجمع الذي هو أثقل من المفرد أولى ، فلما حذفت الياء والحركة ، عوض عن الياء أو عن الحركة ، فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس تنوين التمكن ، بل تنوين العوض ، وعند الأولين هو تنوين التمكن . . .))[4] .

1- ينظر : ١ / ٢٩٤ .

2- سورة الفجر : من الآية (٤)

3- سورة الرعد : من الآية (٩)

4- الوافية ، ص ٣٥ ، وينظر البسيط : ١ / ٦٦ .